جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

42
التقرير السنوي

2020

42
التقرير السنوي
2020

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد

الأمير الحسين بن عبد الله الثاني المعظم

مجلس إدارة

سعادة السيد هاني القاضي

بنك الاستثمار العربي الأردني / رئيس مجلس الإدارة

سعادة السيد محمد موسى داود

البنك الأهلي الأردني / نائب رئيس المجلس

سعادة السيد نعمة صباغ

البنك العربي / عضواً

سعادة السيد عمار الصفدي

بنك الإسكان للتجارة والتمويل / عضواً

سعادة الدكتور حسين سعيد

البنك الإسلامي الأردني / عضواً

سعادة السيد كمال البكري

بنك القاهرة عمان / عضواً

سعادة السيد منتصر الدواس

البنك الاستثماري / عضواً

سعادة الدكتور عدنان الأعرج

بنك لبنان والمهجر / عضواً

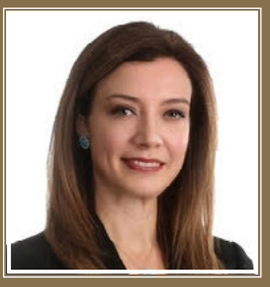

سعادة الآنسة نور جرار

سيتي بنك / عضواً

عطوفة الدكتور ماهر الشيخ حسن

البنك المركزي الأردني / عضواً مراقباً

الدكتور ماهر المحروق

المدير العام

الأعضاء

تعتبر العضوية في الجمعية إلزامية لجميع البنوك الأردنية وفروع البنوك غير الأردنية العاملة في الأردن، وتتكون عضوية الجمعية كما في نهاية عام 2020 من البنوك التالية:

أولاً: البنوك الأردنية:			
الرقم	اسم العضو	تاريخ التأسيس	الموقع الالكتروني
1	البنك العربي	1930	www.arabbank.com.jo
2	البنك الأهلي الأردني	1956	www.ahli.com
3	بنك القاهرة عمان	1960	www.cab.jo
4	بنك الأردن	1960	www.bankofjordan.com
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974	www.hbtf.com
6	البنك الأردني الكويتي	1977	www.jkb.com
7	بنك الاستثمار العربي الأردني	1978	www.ajib.com
8	البنك التجاري الأردني	1978	www.jcbank.com.jo
9	البنك الإسلامي الأردني	1978	www.jordanislamicbank.com
10	البنك الاستثماري	1989	www.investbank.jo
11	بنك ABC	1989	www.bank-abc.com/world/Jordan
12	بنك الاتحاد	1991	www.bankaletihad.com
13	بنك سوسيته جنرال / الأردن	1993	www.sgbj.com.jo
14	بنك المال الأردني	1996	www.capitalbank.jo
15	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997	www.iiabank.com.jo
16	بنك صفوة الإسلامي	2009	www.safwabank.com

ثانياً: البنوك غير الأردنية			
الرقم	اسم العضو	تاريخ التأسيس	الموقع الالكتروني
1	البنك العقاري المصري العربي	1951	www.aqaribank.jo
2	مصرف الرافدين	1957	www.rafidainamman.com
3	سيتي بنك	1974	www.citibank.com/jordan
4	بنك ستاندرد تشارترد	2002	www.sc.com/jo
5	بنك عودة	2004	www.bankaudi.com.jo
6	بنك الكويت الوطني	2004	www.nbk.com/jordan
7	بنك لبنان والمهجر	2004	www.blom.com.jo
8	مصرف الراجحي	2011	www.alrajhibank.com.jo

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
كلمة رئيس مجلس الإدارة	**12**
كلمة المدير العام	**15**
الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والأردنية خلال عام 2020	**17**
أ. خلاصة تطورات الاقتصاد العالمي والإقليمي	**18**
ب. التطورات الاقتصادية في الأردن خلال عام 2020	**19**
أولاً: المؤشرات الاقتصادية الأساسية	**20**
ثانياً: أداء المالية العامة	**22**
ثالثاً: أداء القطاع الخارجي	**23**
رابعاً: المؤشرات النقدية والمصرفية	**24**
ج. آفاق الاقتصاد الأردني في عام 2021	**25**
الفصل الثاني: التطورات النقدية والمصرفية خلال عام 2020	**27**
أولاً: قرارات البنك المركزي المرتبطة بأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2020	**28**
ثانياً: التطورات المصرفية خلال عام 2020	**28**
أ) تطور موجودات ومطلوبات البنوك العاملة في الأردن	**29**

الموضوع	الصفحة
ب) موجودات ومطلوبات البنوك من العملات الأجنبية	31
ج) رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	33
د) التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة	33
هـ) الودائع لدى البنوك المرخصة	37
و) مؤشرات المتانة المالية للبنوك	39
ز) هيكل أسعار الفائدة	40
ح) تقاص الشيكات	42
الفصل الثالث: أضواء على أبرز نشاطات وإنجازات الجمعية خلال عام 2020	47
أ- قضايا ودفاع	49
ب- الفعاليات والأنشطة التدريبية	49
ج- نشاطات وأخبار أخرى	53
د- إصدارات جمعية البنوك خلال عام 2020	60
الفصل الرابع: البيانات المالية للجمعية وتقرير مدقق الحسابات لعام 2020	67

كلمة رئيس
مجلس الإدارة

هاني القاضي
رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن

حضرات السادة أعضاء جمعية البنوك المحترمين...

يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي الثاني والأربعون عن نشاطات الجمعية وإنجازاتها خلال عام 2020، وبياناتها المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2020، إضافة لتقرير مدققي الحسابات الموجه لهيئتكم العامة.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين...

لقد كان عام 2020 عاماً استثنائياً نتيجة جائحة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الأردني كجزء من الاقتصاد العالمي. ولقد كان دور القطاع المصرفي الأردني حاضراً وبقوة كما هي عادته دوماً ليكون سنداً قوياً للاقتصاد الوطني، حيث كان من أول القطاعات الوطنية التي تصدت لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، ولتقدم البنوك خلال هذه العام العديد من الإنجازات والمبادرات التي تجعلنا نشعر بالفخر لانتمائنا لهذا القطاع العريق. وقد أعطى الحضور القوي للبنوك مزيداً من الزخم للإجراءات الحكومية ووفّر إشارات تطمينيه للمستثمرين والمساهمين والمودعين في جميع القطاعات مما أسهم في المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي وعزز الثقة في الاقتصاد الوطني.

حيث قامت البنوك في ظل تلك الجائحة بتوفير السيولة لمختلف القطاعات بما فيها القطاع الخارجي، مما أدى لاستمرارية تدفق الصادرات والمستوردات وساهم في استمرارية عمل الاقتصاد ككل. كما حرصت البنوك على ضخ تمويل إضافي في الاقتصاد والذي انعكس في ارتفاع التسهيلات الائتمانية الممنوحة بحوالي 1552 مليون دينار أو ما نسبته 5.7 % خلال عام 2020. فضلاً عن قيام البنوك بتمويل الخزينة الأردنية، مما ساعد الحكومة في توفير السيولة اللازمة للاستمرار بدفع التزاماتها ومستحقاتها دون تأخير.

كما جاءت الاستجابة العالية للبنوك من خلال تنفيذ برنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والبالغة قيمته 500 مليون دينار، إضافة لتنفيذ برنامج البنك المركزي لدعم وتمويل القطاعات الاقتصادية والبالغة قيمته 1200 مليون دينار.

والتزمت البنوك بتخفيض أسعار الفوائد على التسهيلات القائمة بمقدار 150 نقطة أساس على تسهيلات الأفراد وعملاء التجزئة والشركات الصغرى والمتوسطة، وتخفيض أسعار فائدة أفضل العملاء بمقدار 100 نقطة أساس، الامر الذي كان له أثر إيجابي ملموس على كافة شرائح المجتمع. وانطلاقاً من الدور المسؤول للبنوك وإدراكاً منها لصعوبة الظرف على المواطنين والشركات،

1552 مليون
تمويل إضافي في الاقتصاد الأردني

500 مليون
دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

1200 مليون
دعم وتمويل القطاعات الاقتصادية

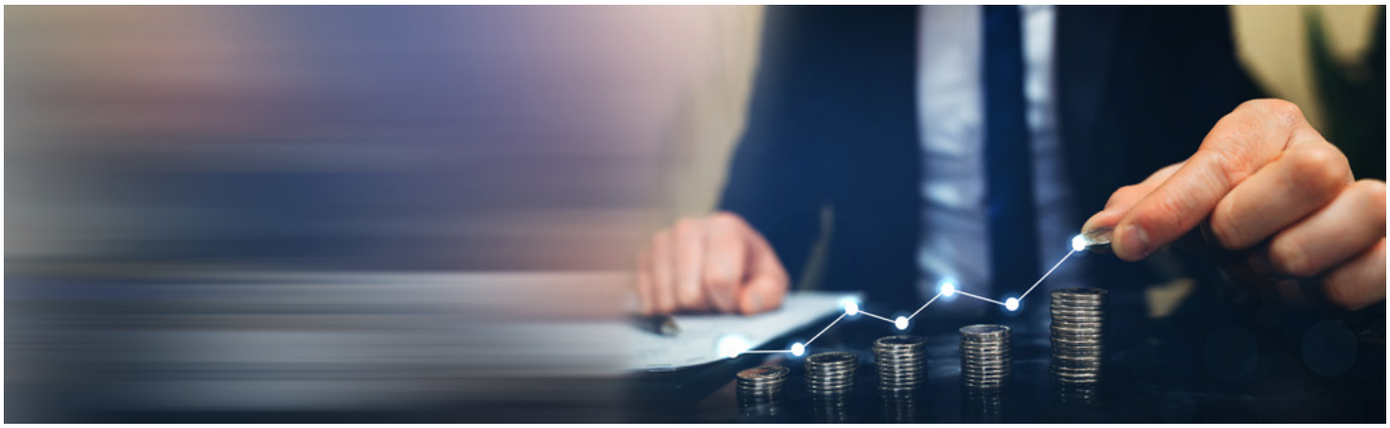

سارعت البنوك بتأجيل أقساط قروض الافراد حيث بلغت قيمة الأقساط المؤجلة حوالي 800 مليون دينار خلال أول عشرة أشهر من عام 2020. كذلك عملت البنوك على إعادة هيكلة وجدولة تسهيلات الشركات التي تأثرت بتداعيات الجائحة وبقيمة تجاوزت 3 مليار دينار. وقد أكدت الجائحة على أهمية استثمار البنوك في البنية التحتية التكنولوجية، والذي أدى لبيئة تكنولوجية متطورة وذات مستويات أمان مرتفعة تعد الأفضل على مستوى المنطقة، الامر الذي مكنها من تقديم معظم خدماتها إلكترونياً دون حاجة العملاء لزيارة فروع البنوك. كما جاءت مبادرات البنوك ومسارعتها لدعم الجهود الوطنية لمواجهة أزمة كورونا من خلال تبرعاتها لصندوق همة وطن وحساب وزارة الصحة وحساب الخير بحوالي 37 مليون دينار ليؤكد على دور المواطنة الصالحة والمسؤولية المجتمعية للبنوك.

إن الأدوار الكبيرة والمتعددة التي لعبتها البنوك خلال عام 2020، والتي استعرضنا بعضاً منها، تؤكد الدور الرئيسي للقطاع المصرفي كصمام أمانٍ للاقتصاد الوطني، وبأن البنوك مؤسسات وطنية قوية تتمتع بالمتانة المالية وقادرة على الصمود أمام مختلف التحديات، ومستعدة دوماً لتسخير كل إمكانياتها لخدمة الأردن. ولا يسعني هنا إلا أن أشكر بنوكنا الأعضاء على مواقفها الوطنية والمشرفة والتي كانت مبعث فخرٍ واعتزازٍ لنا، وأن أثمن عالياً مواقفها وجهودها التي بذلتها خلال عام 2020.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين...

استطاعت جمعية البنوك في عام 2020 تحقيق العديد من الإنجازات المهمة والتي تصب في تحقيق رؤيتها ورسالتها، وفي تنفيذ خطتها الاستراتيجية والتنفيذية. ونظراً لأن عام 2020 كان استثنائياً، فقد كانت استجابة جمعية البنوك استثنائية أيضاً حيث أبدت الجمعية مرونة وتكيفاً كبيراً في التعامل مع الازمة ومستجداتها. وحرصنا في جمعية البنوك ومنذ بداية الجائحة على متابعة مختلف التفاصيل المتعلقة بها أولاً بأول، وبالتنسيق مع البنوك الأعضاء. حيث تم تشكيل خلية أزمة لمتابعة الإجراءات المتخذة من قبل البنوك للتعامل مع التطورات المتعلقة بجائحة كورونا. وتم التنسيق مع البنوك واستمزاج آرائهم في شهر آذار حول التعامل مع المستجدات المتعلقة بجائحة كورونا، ومعرفة مدى جاهزية البنوك واستعدادها للتعامل مع أي تطورات قد تحدث، إضافة لمعرفة أي مقترحات أو تدابير مناسبة لزيادة قدرة البنوك على التصدي لأي ظروف مستجدة.

وفيما يتعلق بدراسات الجمعية ومنشوراتها، أصدرت الجمعية تقريرها السنوي الواحد والأربعون، وتقرير أبرز التطورات المصرفية في الأردن، إضافة لمجموعة من الكراسات. كما أصدرت الجمعية مجموعة كبيرة من الدراسات وأوراق العمل المتخصصة. واستجابة لتوجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني للحكومة في شهر نيسان 2020 والتي تضمنت تحديد دور القطاع البنكي في دعم مؤسسات الأعمال، ودفع عجلة الاقتصاد على المدى المتوسط، قامت الجمعية مباشرةً بإعداد ورقة حول دور القطاع البنكي في التخفيف من التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد الأردني ، والتي بينت أهم الإجراءات المتخذة من البنك المركزي الأردني خلال فترة الجائحة، وقامت بتوضيح دور القطاع البنكي في المملكة في دعم مؤسسات الأعمال وفي احتواء الآثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد الوطني، إضافة لمختلف التدابير والإجراءات المتخذة من البنوك في الأردن. وقامت الجمعية بإصدار دراسة حول الآثار المتوقعة لجائحة كورونا على بعض مؤشرات الاقتصاد الأردني وأهم المبادرات والحزم التحفيزية المتخذة ودور القطاع المصرفي، وأصدرت أيضاً نسخة محدثة من تلك الدراسة تضمنت نظرة استشرافية لتأثير الجائحة وتداعياتها على الاقتصاد الوطني ومختلف المؤشرات الاقتصادية. وقد تم توزيع جميع دراسات الجمعية على البنوك الأعضاء وعلى مختلف الجهات ذات العلاقة، كما تم نشرها على موقع الجمعية الالكتروني. كما قامت بتكليف جهة خارجية متخصصة لإعداد دراسة "نظرة إلى الآثار الكمية والنوعية

لجائحة COVID-19 على الاقتصاد الأردني" والتي هدفت لتقييم الآثار الكمية والنوعية للجائحة على مختلف قطاعات الاقتصاد الأردني، وتضمنت مقابلات معمقة مع مشاركين من مختلف قطاعات الاقتصاد الأردني. كما قامت بتكليف IPSOS لإعداد دراسة حول تقييم تأثير أزمة (COVID-19) على الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

وكممثل للقطاع المصرفي، جاءت عضوية الجمعية في المجلس الاستشاري للسياسات الاقتصادية، وحضور الجمعية في جميع الاجتماعات التي عقدها المجلس، إضافة لمشاركتها الفعالة من خلال تقديم ورقة تفصيلية بعنوان "تصورات ومقترحات جمعية البنوك لدعم الاقتصاد الأردني في مواجهة تداعيات جائحة كورونا في المدى القصير والمتوسط والطويل"، والتي تضمنت الدراسة حقائق عن القطاع المصرفي الأردني وأهميته في الاقتصاد الوطني، بما في ذلك حجم القطاع وأهميته للاقتصاد الأردني، وأهم نقاط القوة في القطاع المصرفي، وحجم العمالة فيه، والانتشار الجغرافي له داخل وخارج الأردن، ودور القطاع في تصدير الخدمات المالية واستقطاب العملات الأجنبية، وفي تحقيق دخل لشريحة واسعة من المساهمين والمودعين، وربحية القطاع المصرفي وإسهاماته في الحصيلة الضريبية. كما بحثت الدراسة في الإجراءات الحالية والمتوسطة وطويلة الأجل المتعلقة بالقطاع المصرفي الأردني للتعامل مع أزمة جائحة كورونا.

وفيما يتعلق بتعزيز العلاقات بين البنوك، قامت الجمعية خلال عام 2020 بعقد الخلوة المصرفية الثانية عالية المستوى بحضور رؤساء المجالس والإدارات العامة والتنفيذية في البنوك الأعضاء، وحضور محافظ البنك المركزي ونائبيه والإدارات العليا في البنك المركزي الأردني. ونظمت الجمعية عدة لقاءات وفعاليات جمعت البنوك الأعضاء لمناقشة مختلف الأمور والمواضيع محل الاهتمام المشترك.

هذا وأشير هنا بأن الجهود الحثيثة التي تم بذلها قد تكللت بإطلاق صندوق رأس المال والاستثمار الأردني كأضخم صندوقٍ استثماري يؤسسه القطاع الخاص من هذا النوع، وأكبر شركة تؤسس من حيث رأس المال في تاريخ المملكة، وبرأسمال يبلغ 275 مليون دينار تساهم فيه جميع البنوك الأردنية، وهنا أتوجه بالشكر الجزيل من البنوك المساهمة على استجابتهم العالية ومبادرتهم للمساهمة في الصندوق وبما يعزز الثقة في الاقتصاد الوطني وينعكس إيجاباً على مناخ الاستثمار في المملكة، علماً بأن هذا الصندوق الاستثماري سيخصص لدعم الشركات الأردنية الواعدة.

كما قطعت الجمعية خطواتٍ كبيرة بالتنسيق والتعاون مع البنوك الأعضاء فيما يتعلق بمقترح إنشاء شركة عقارية والتي يتوقع إطلاقها خلال الفترة القادمة.

وفيما يتعلق بالنشاطات الترويجية والإعلامية، فقد حرصت الجمعية على الانفتاح على وسائل الاعلام، وأصدرت الجمعية العديد من البيانات الصحفية والتي أكدت على دور البنوك ومبادراتها، ووضحت موقف القطاع المصرفي خلال الجائحة، وأثنت على الجهود التي بذلتها البنوك. وأصدرت الجمعية بياناً أوضحت فيه جملة من الإجراءات التي اتخذتها البنوك، إضافة لالتزام البنوك بتخفيض أسعار الفوائد، مع التأكيد على استمرار البنوك بتقديم الدعم للقطاعات الاقتصادية المختلفة. كما قامت الجمعية بإطلاق الحملة الترويجية الأولى للقطاع المصرفي الأردني في عام 2020، والتي استهدفت ترويج القطاع المصرفي الأردني، وإلقاء الضوء على دوره المحوري في الاقتصاد الأردني، وفي تمويل مختلف القطاعات والأفراد، وفي توضيح المسؤولية المجتمعية للبنوك. كما نفذت الجمعية وفي أواخر عام 2020 وبداية عام 2021 الحملة الثانية والتي ركزت على دور البنوك خلال جائحة كورونا. وقد حققت الحملتان أهدافهما ونجحتا في عكس الصورة المشرقة له، وفي إلقاء الضوء على دوره المحوري في الاقتصاد الأردني.

وبالنسبة لتطوير وتحديث الجمعية، فقد استكملت الجمعية في عام 2020 جميع الإجراءات التشريعية لتعديل الأنظمة الداخلية لها بما في ذلك نظام الجمعية ونظام الموظفين، كما تم تحديث الهيكل التنظيمي، وتم الانتهاء من أعمال الترميم والصيانة لمبنى الجمعية ومرافقها بالكامل.

إن هذا يمثل عرضاً سريعاً ومختصراً لأهم منجزات الجمعية خلال عام 2020، آملين أن نكون قد وفقنا في خدمة بنوكنا الأعضاء وبما فيه من خيرٍ لاقتصادنا الوطني.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين...

في ختام كلمتي لا يسعني إلا أن أتقدم بخاص الشكر والتقدير من كافة بنوكنا الأعضاء ممثلة بمجالس إداراتها وإداراتها التنفيذية وكوادر الموظفين فيها على سرعة استجابتهم وتفاعلهم وتعاونهم المستمر مع الجمعية. وأشكر البنك المركزي الأردني على سرعة الاستجابة والتواصل الفعال وعلى دعمه التام والمستمر للجمعية. كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع العاملين في الجمعية على جهودهم التي بذلوها خلال العام لخدمة القطاع المصرفي وفي تحقيق أهداف الجمعية.

كلمة
المديرالعام

الدكتور ماهر المحروق

المدير العام

حرصت الجمعية خلال عام 2020 على متابعة وتنفيذ جميع الأهداف والمحاورالاستراتيجية

التي تخص العام الثالث لخطتها الاستراتيجية على أكمل وجه، والتي أقرها مجلس الإدارة للأعوام 2018 - 2021.

كما قامت الجمعية بمتابعة وثيقة لمختلف التطورات المتعلقة بجائحة كورونا وتقييم آثارها وانعكاساتها على مختلف القطاعات الاقتصادية، والتنسيق عن كثب مع البنوك الأعضاء والبنك المركزي ومع مختلف الجهات ذات العلاقة لتنسيق الجهود الرامية لمواجهتها.

وقد استمرت الجمعية خلال عام 2020 بمناقشة وبحث ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة من قبل البنوك الأعضاء، وذلك من خلال الجمعية واللجان الفنية المختصة فيها، والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية والتي أبدت استجابةً عالية تجاه الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك. كما تابعت الجمعية تطورات جائحة كورونا وتابعت مختلف المواضيع المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية، والتشريعات المتعلقة بالجهاز المصرفي الأردني، والقطاع المالي والاقتصاد الكلي، وأصدرت دراسات وتوضيحات وبيانات صحفية تجاه العديد منها.

وفي مجال التدريب والتثقيف المالي والمصرفي، عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام 2020 مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية والتي تستهدف تعزيز الموارد البشرية في البنوك الأعضاء ورفع كفاءتها، وإكسابها المعارف والمعلومات المتعلقة بمختلف التطورات والمستجدات في المجالات ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام 2020 مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. بما في ذلك التقرير السنوي الواحد والأربعون، وتقرير أبرز التطورات المصرفية في الاردن خلال عام 2019، إضافة لمجموعة من الكراسات والعديد من الدراسات المتخصصة.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الذين لم يألوا جهداً في دعم الجمعية بأفكارهم وخبراتهم المتميزة، وإلى كافة البنوك الأعضاء لتعاونهم المثمر مع الجمعية، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة العاملين بالجمعية على جهودهم المبذولة لتطوير أعمال الجمعية.

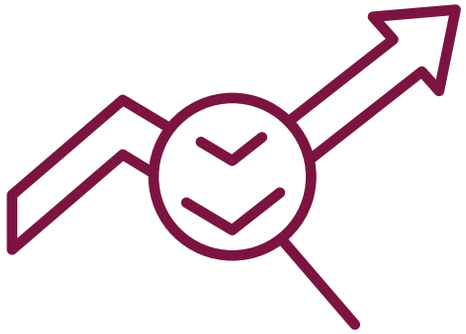

75%
Dec
-0.78%
22 Dec
-0.02%
23 Dec
+1.77%
29 Dec
+2.33%
30 Dec

1

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية العالمية والأردنية خلال عام 2020

أ. خلاصة تطورات الاقتصاد العالمي والإقليمي

■ **الاقتصاد العالمي:** التقديرات التي صدرت مؤخراً للعام 2020 تشير إلى أن انكماش الاقتصاد العالمي سيكون بحوالي -3.5% في عام 2020، وهي توقعات أفضل من السابقة بحوالي 0.9% والتي كانت تتوقع انكماشاً لعام 2020 بنحو -4.4%، وذلك نتيجة للتعافي الأقوى من المتوقع في المتوسط في مختلف المناطق خلال النصف الثاني من عام 2020. وبعد هذا الانكماش، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نمواً قدره 5.5% في عام 2021 ونمواً قدره 4.2% في عام 2022. وقد تحسنت توقعات آفاق الاقتصاد العالمي في عام 2021 نتيجةً لسياسات الدعم الإضافية في بعض الاقتصادات الكبرى، وتوقعات ازدياد قوة النشاط الاقتصادي في وقت لاحق من العام الحالي 2021 نظراً لتطور اللقاحات. وتماشياً مع التعافي المتوقع في الاقتصاد العالمي، فتشير التوقعات إلى نمو حجم التجارة العالمية بنسبة 8% في العام 2021، كما يتوقع أن تنمو تجارة البضائع بشكلٍ أكبر من تجارة الخدمات نظراً لضعف السفر والانتقال بين الحدود بفعل المخاوف المتعلقة بانتشار العدوى والتي يتوقع أن تستمر نسبياً خلال العام الحالي.

■ **الاقتصاديات المتقدمة:** بعد نمو اقتصادي بلغ 1.6% في الاقتصاديات المتقدمة، شهدت تلك الاقتصاديات انكماش اقتصادي بنسبة -4.9% في عام 2020. حيث شهد الاقتصاد الأمريكي تراجعاً بحوالي -3.4%، وانكمش اقتصاد منطقة اليورو بنسبة -7.2%، وكذلك شهد الاقتصاد الياباني تراجعاً بنحو -5.1%، فيما تراجع الناتج في المملكة المتحدة بنسبة -10.0%، وفي كندا بحوالي -5.5%، وفي باقي الاقتصاديات المتقدمة انكمش الاقتصاد بحوالي -2.5%. أما آفاق النمو المتوقعة للعام 2021، فقد شهدت تحسناً واضحاً وخصوصاً في ظل سياسات الدعم القوية وتوقعات توفر اللقاحات على نطاق واسع في فصل الصيف القادم، حيث يتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة تعافياً واضحاً ليبلغ معدل النمو الاقتصادي فيها 4.3% في عام 2021. ويتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية 5.1% في عام 2021، وفي منطقة اليورو 4.2%، وفي اليابان 3.1%، وفي المملكة المتحدة 4.5%، وفي كندا 3.6%، وفي باقي الاقتصاديات المتقدمة 3.6%. وعلى الرغم من النمو المتوقع في عام 2021، إلا أن التنبؤات الأولية تشير لتباطؤ النمو للاقتصاديات المتقدمة في عام 2022 ليبلغ 3.1%.

■ **الاقتصاديات الصاعدة والنامية:** أشارت التقديرات الأخيرة إلى أن الانكماش الاقتصادي المسجل في الاقتصاديات الصاعدة والنامية في عام 2020 يقدر بحوالي -2.4%، مقارنةً مع نمو بمقدار 3.6% في العام السابق. حيث أثرت جائحة كورنا سلبياً على النشاط الاقتصادي في جميع الاقتصاديات الصاعدة والنامية، وشهدت اقتصاديات آسيا الصاعدة والنامية انكماشاً بنسبة -1.1% في عام 2020، بينما بلغ الانكماش -2.8% في أوروبا الصاعدة والنامية، و-7.4% في أمريكا اللاتينية والكاريبي، و-2.6% في إفريقيا جنوب الصحراء، و-3.2% في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. أما آفاق النمو المتوقعة لهذه الاقتصاديات في العام 2021 فتشير إلى تعافي قوي بحيث يتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي 6.3%. ويأتي هذا الانتعاش نتيجةً لتوقعات النمو المرتفعة لمختلف الاقتصاديات الصاعدة والنامية. حيث يتوقع أن تنمو آسيا الصاعدة والنامية بنحو 8.3% في عام 2021، فيما يتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي في أوروبا الصاعدة والنامية 4.0%، وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي 4.1%، وفي إفريقيا جنوب الصحراء 3.2%، وفي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بحوالي 3.0%.

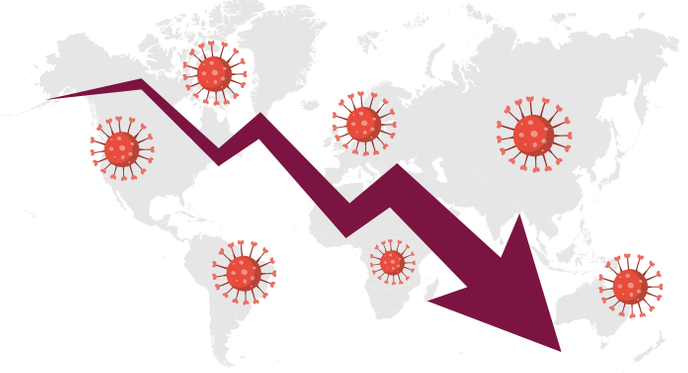

آفاق النمو في الاقتصاد العالمي				
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)	فعلي	تقديري	متوقع	
	2019	2020	2021	2022
الناتج العالمي	**2.8**	**3.5-**	**5.5**	**4.2**
الاقتصادات المتقدمة	**1.6**	**4.9-**	**4.3**	**3.1**
الولايات المتحدة	2.2	3.4-	5.1	2.5
منطقة اليورو	1.3	7.2-	4.2	3.6
اليابان	0.3	5.1-	3.1	2.4
المملكة المتحدة	1.4	10.0-	4.5	5.0
كندا	1.9	5.5-	3.6	4.1
اقتصادات متقدمة أخرى	1.8	2.5-	3.6	3.1
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	**3.6**	**2.4-**	**6.3**	**5.0**
آسيا الصاعدة والنامية	5.4	1.1-	8.3	5.9
أوروبا الصاعدة والنامية	2.2	2.8-	4.0	3.9
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0.2	7.4-	4.1	2.9
إفريقيا جنوب الصحراء	3.2	2.6-	3.2	3.9
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	1.4	3.2-	3.0	4.2

* المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، كانون الثاني 2021.

ب. التطورات الاقتصادية في الأردن خلال عام 2020

شهد الاقتصاد الأردني انكماشاً في عام 2020 نتيجة لجائحة كورنا وتداعياتها على الاقتصاد العالمي والمحلي على حدٍ سواء. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن معدل الانكماش المسجل في المملكة يبلغ 1.55% في الثلاثة أرباع الأولى من عام 2020، بينما تشير التوقعات الحكومية بأن معدل الانكماش يقدر بحوالي 3.0% لكامل عام 2020.

أما معدل التضخم فقد سجل مستويات منخفضة بلغت 0.3% في عام 2020، بينما ارتفع معدل البطالة إلى 22.7% في نهاية عام 2020، فيما وصل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2020 إلى حوالي 390 مليون دينار، كما انخفضت حوالات العاملين بنسبة بلغت 9.1% خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019. وأظهرت مؤشرات المالية العامة ارتفاع عجز الموازنة العامة بنسبة 37.1% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020 ليشكل 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع إجمالي الدين العام بنسبة 9.3% في نهاية تشرين الثاني من عام 2020 ليشكل 105.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما أداء القطاع الخارجي فقد أظهر تحسناً خلال عام 2020 وذلك في ظل انخفاض الصادرات الكلية بوتيرة أقل من انخفاض المستوردات، حيث انخفضت الصادرات الكلية بنسبة 4.5% وانخفضت المستوردات بنسبة 11.3%، وتبعاً لذلك انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 16.5% خلال عام 2020 مقارنةً بعام 2019.

وعلى صعيد المؤشرات النقدية والمصرفية، فقد ارتفعت احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام 2020 بنسبة 11.1 % عن مستوياتها في نهاية عام 2019. فيما سجلت مؤشرات القطاع المصرفي في نهاية عام 2020 نمواً واضحاً على مختلف الأصعدة بما في ذلك نمو الموجودات بنسبة 6.4%، ونمو التسهيلات الائتمانية بنسبة 5.7%، فيما نمت الودائع لدى البنوك بنسبة 4.2%.

وعلى الرغم من مما سبق، فتشير التوقعات بخصوص آفاق الاقتصاد الأردني لعام 2021 إلى تحقيق الاقتصاد الأردني لنمو 2.5% في العام 2021 و3.0% في العام 2022 و3.1% في العام 2023.

وفي السياق التالي سنستعرض أهم المؤشرات الاقتصادية الأردنية خلال عام 2020:

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الأساسية

النمو في الناتج المحلي الإجمالي: ألقت جائحة كورونا وما رافقها من إجراءات وتدابير هادفة للحيلولة دون انتشار الوباء، بما في ذلك الإغلاق العام والجزئي، في تأثر وتراجع معدلات النشاط الاقتصادي في المملكة. وتتفاوت التقديرات المتوفرة حتى الآن حول مدى الانكماش الذي سيشهده الناتج المحلي الإجمالي الأردني بأسعار السوق الثابتة خلال العام 2020. حيث بلغ معدل الانكماش الاقتصادي -1.55% للثلاثة أرباع الأولى من عام 2020، فيما تشير التوقعات الحكومية إلى أن الانكماش الاقتصادي سيبلغ حوالي -3.0% لعام 2020 كاملاً.

2016	2017	2018	2019	الثلاثة أرباع الأولى 2020	تقديري* 2020
2.1	2.1	1.9	2.0	1.55-	3.0-

معدل النمو الاقتصادي (بأسعار السوق الثابتة) (%)

* مقدر استناداً لتوقعات وزارة المالية كما وردت في مشروع الموازنة العامة.

الرقم القياسي لأسعار المستهلكين: ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في عام 2020 ليصل إلى 101.1 نقطة بالمقارنة مع 100.8 نقطة في العام السابق. وبالتالي فقد بلغ معدل التضخم في عام 2020 حوالي 0.3%، مقارنةً مع معدل تضخم بلغ 0.8% في العام 2019.

2016	2017	2018	2019	2020
0.8-	3.3	4.5	0.8	0.3

معدل التضخم (%)

■ **الرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة:** انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية في نهاية عام 2020 بحوالي 158 نقطة أو ما نسبته 8.7% ليصل إلى 1657.2نقطة، مقارنةً مع 1815.2 نقطة في نهاية عام 2019.

■ **معدل البطالة:** ارتفع معدل البطالة إلى 22.7% في عام 2020، مقارنة مع 19.1% في عام 2019، كما بلغ معدل البطالة 18.6% في عام 2018، و18.3% في عام 2017 و15.3% في عام 2016.

■ معدل البطالة (%)

■ **الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن:** انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2020 بنسبة 1.8% ليبلغ حوالي 389.9 مليون دينار مقارنةً مع 397.1 مليون دينار في الثلاثة أرباع الأولى من عام 2019.

■ الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن (مليون دينار)

■ **حوالات العاملين:** تشير البيانات المتعلقة بحوالات العاملين إلى أنها انخفضت بحوالي 240 مليون دينار أو ما نسبته 9.1% خلال عام 2020 لتصل إلى 2389.3 مليون دينار مقارنةً مع 2629.7 مليون دينار في عام 2019.

■ حوالات العاملين (مليون دينار)

ثانياً: أداء المالية العامة

على صعيد أهم التطورات التي شهدتها المالية العامة، فيمكن إجمالها بالآتي:

- **إجمالي الإيرادات العامة:** انخفض إجمالي الإيرادات العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020 بحوالي 215.1 مليون دينار أو ما نسبته 3.3% لتبلغ 6351.9 مليون دينار مقابل 6567 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019.

- **إجمالي النفقات العامة:** ارتفعت النفقات العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020 بنسبة 3.4% لتبلغ 8119.3 مليون دينار مقابل 7855.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019.

- **عجز الموازنة:** بلغ عجز الموازنة بعد المنح 1767.3 مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2020، مقابل عجز بلغ حوالي 1288.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019 وبنسبة ارتفاع بلغت 37.1%. وبلغت نسبة العجز بعد المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الاحد عشر شهراً الأولى من عام 2020 حوالي 6.2% مقارنةً مع عجز بلغت نسبته 4.5% خلال نفس الفترة من عام 2019.

مليون دينار	2017	2018	2019	الأحد عشر شهراً الأولى 2019	الأحد عشر شهراً الأولى 2020	نسبة التغير (%)
اجمالي الايرادات والمساعدات الخارجية	7,425.3	7,839.6	7,754.3	6,567.0	6,351.9	-3.3%
اجمالي الانفاق	8,173.2	8,567.3	8,812.7	7,855.7	8,119.3	3.4%
العجز قبل المساعدات	1,455.9	1,622.3	1,846.8	1,501.2	2,479.5	65.2%
العجز بعد المساعدات	747.9	727.6	1,058.4	1,288.7	1,767.3	37.1%
العجز بعد المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	2.6%	2.4%	3.4%	4.5%	6.2%	1.7%

أما بالنسبة لتطورات الدين العام في الأردن فيمكن تلخيصها على النحو الآتي:

- **الدين العام الداخلي للحكومة المركزية:** ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) بنسبة 6.4% ليصل إلى 18.878 مليار دينار في نهاية شهر تشرين الثاني 2020 (ما نسبته 60.4% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنةً مع 17.738 مليار دينار في نهاية عام 2019 (56.1% من الناتج المحلي الإجمالي).

- **الدين العام الخارجي:** ارتفع رصيد الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) بنسبة بلغت 13.5% ليصل إلى حوالي 14 مليار دينار في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2020 (44.8% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة مع 12.338 مليار دينار في نهاية عام 2019 (39% من الناتج المحلي الإجمالي).

- **إجمالي الدين العام:** ارتفع إجمالي الدين العام بنسبة 9.3% في نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2020 مقارنةً مع نهاية عام 2019، ليصل إلى حوالي 32.89 مليار دينار أو ما نسبته 105.1% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع حوالي 30.07 مليار دينار أو ما نسبته 95.2% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2019.

البند	2016	2017	2018	2019	تشرين الثاني 2020	التغير النسبي (%)
الدين الداخلي للحكومة المركزية	**15,793.7**	**15,402.1**	**16,220.7**	**17,738.0**	**18,878.4**	**%6.4**
%من الناتج المحلي الاجمالي	%56.8	%53.3	%54.1	%56.1	%60.4	%4.3
رصيد الدين العام الخارجي	**10,299.0**	**11,867.2**	**12,087.5**	**12,338.2**	**14,008.9**	**%13.5**
%من الناتج المحلي الاجمالي	%37.0	%41.1	%40.3	%39.0	%44.8	%5.8
إجمالي الدين العام	**26,092.7**	**27,269.2**	**28,308.2**	**30,076.2**	**32,887.3**	**%9.3**
%من الناتج المحلي الاجمالي	%93.8	%94.3	%94.4	%95.2	%105.1	%9.9

* إحصاءات الدين العام تشمل الدين الذي يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

ثالثاً: أداء القطاع الخارجي

على صعيد القطاع الخارجي فقد شهد التطورات التالية:

- **الصادرات:** انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال عام 2020 بنسبة 4.5% لتصل إلى حوالي 5639.7 مليون دينار مقارنةً مع 5905.3 مليون دينار خلال عام 2019. وقد جاء الانخفاض في الصادرات الكلية نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنية بنسبة 1.0%، وانخفاض المعاد تصديره بنسبة 34.6% خلال عام 2020 مقارنةً بعام 2019. ويشار هنا أن ارتفاع الصادرات الوطنية خلال عام 2020 بالرغم من جائحة كورونا هو مؤشر جيد وإيجابي ويعكس استمرارية النشاط التصديري دون انقطاع.

- **المستوردات:** انخفضت قيمة المستوردات خلال عام 2020 بنسبة 11.3% لتصل إلى 12077.8 مليون دينار، مقارنةً مع 13611.0 مليون دينار خلال عام 2019.

- **العجز التجاري:** نتيجة انخفاض الصادرات الكلية بوتيرة أقل من انخفاض المستوردات، فقد انخفض عجز الميزان التجاري خلال عام 2020 بنسبة 16.5% ليصل إلى 6438.1 مليون دينار، مقارنةً مع عجز تجاري مقداره 7705.7 مليون دينار خلال عام 2019.

مليون دينار	2016	2017	2018	2019	2020	التغيرالنسبي (%)
الصادرات الوطنية	4396.5	4504.2	4674.7	4995.7	5044.4	1.0
المعاد تصديره	963.0	828.9	828.0	909.6	595.3	34.6-
الصادرات الكلية	5359.5	5333.1	5502.7	5905.3	5639.7	4.5-
المستوردات	13720.4	14553.7	14420.0	13611.0	12077.8	11.3-
الميزان التجاري	8360.8-	9220.6-	8917.3-	7705.7-	6438.1-	16.5-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

رابعاً: المؤشرات النقدية والمصرفية

فيما يتعلق بأبرز التطورات التي شهدها القطاع النقدي والمصرفي، فقد كانت كما يلي:

- **السيولة المحلية:** ارتفعت السيولة المحلية (ع2) في نهاية عام 2020 بمقدار 2042 مليون دينار أو ما نسبته 5.8% لتصل إلى 37.01 مليار دينار تقريباً، مقارنةً مع 34.97 مليار دينار في نهاية عام 2019.

- **الاحتياطيات الأجنبية:** ارتفعت احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام 2020 بنسبة 11.1% عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019، حيث بلغت الاحتياطيات في نهاية عام 2020 حوالي 15.920 مليار دولار مقارنةً مع 14.329 مليار دولار في نهاية عام 2019.

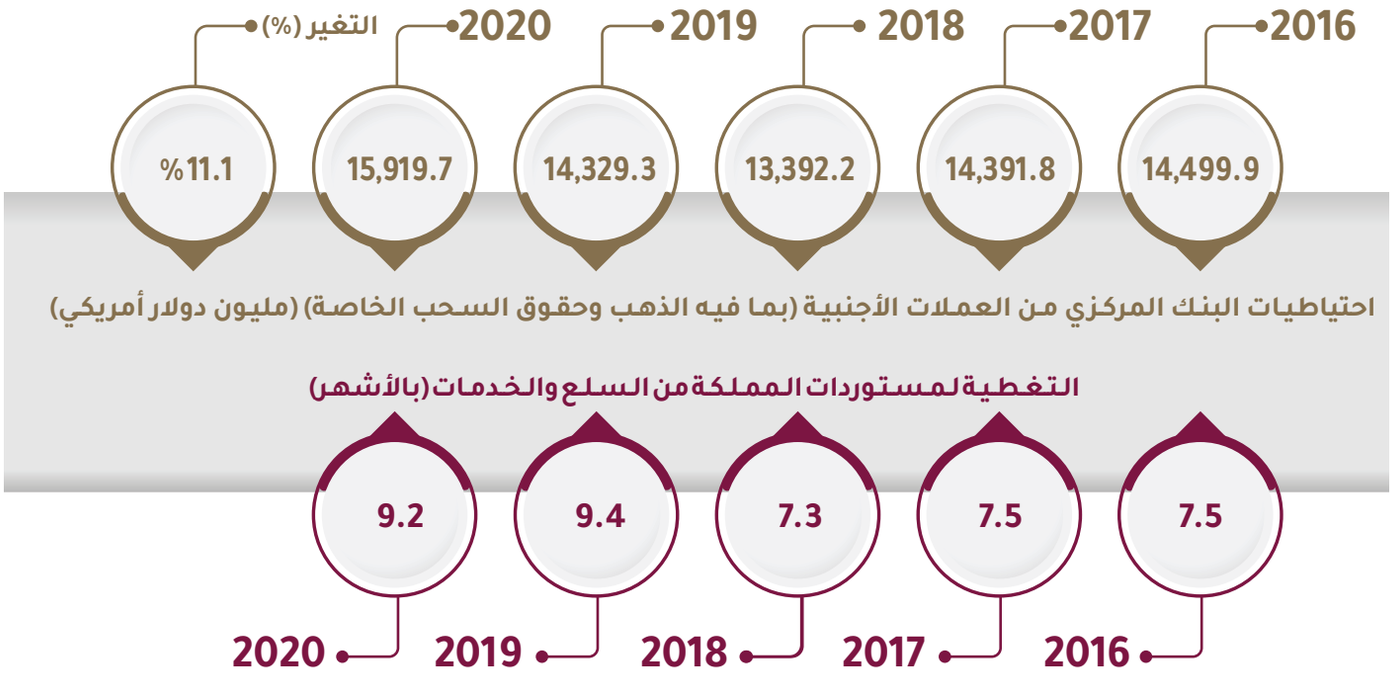

- **موجودات البنوك المرخصة:** سجل رصيد موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2020 ارتفاعاً بنسبة 6.4 % ليصل إلى 57.05 مليار دينار، مقارنةً مع 53.64 مليار دينار في نهاية عام 2019.
- **رأس المال والاحتياطيات والمخصصات:** ارتفع رصيد رأس المال والاحتياطيات والمخصصات لدى البنوك المرخصة بنسبة 7.6 % في نهاية عام 2020 ليصل إلى 8772 مليون دينار، مقارنةً مع 8153 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- **التسهيلات الائتمانية:** ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2020 بمقدار 1552 مليون دينار أو ما نسبته 5.7 % لتصل إلى 28.634 مليار دينار، مقارنةً مع 27.082 مليار دينار في نهاية عام 2019.
- **الودائع:** ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2020 بنسبة 4.2 % ليصل إلى 36.789 مليار دينار، مقارنةً مع 35.305 مليار دينار في نهاية عام 2019.

مليون دينار	2016	2017	2018	2019	2020	التغير (%)
إجمالي الموجودات	48383.5	49102.5	50917.8	53,642.0	57,049.2	% 6.4
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	7261.2	7564.2	7865.8	8,152.6	8,772.3	% 7.6
اجمالي التسهيلات الائتمانية	22905.8	24736.8	26111.8	27,082.2	28,634.6	% 5.7
اجمالي الودائع	32900.0	33197.7	33848.1	35305.3	36,789.1	% 4.2

* المصدر: البنك المركزي الأردني.

ج. آفاق الاقتصاد الأردني في عام 2021

على الرغم من التحديات التي واجهها الاقتصاد الأردني في عام 2020 بفعل جائحة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد الوطني، إلا أن النظرة المستقبلية لعام 2021 تعكس وجود توقعات إيجابية ترتبط بتوفر مجموعة من العوامل التي قد تحسن الأداء الاقتصادي الكلي، ومنها عودة معظم القطاعات الاقتصادية للعمل مع توقع استكمال فتح جميع القطاعات خلال النصف الأول من العام الحالي في حال تم السيطرة على الوضع الوبائي وتم توفير المطاعيم لشريحة واسعة من المواطنين.

ووفقاً لتوقعات الحكومة والتي استندت عليها في مشروع الموازنة العامة لسنة 2021، يمكن تحديد مجموعة من التوقعات حول الأداء الاقتصادي في عام 2021 والتي تشمل ما يلي:

- يتوقع أن تشهد معدلات النمو الاقتصادي في الأردن تعافياً في عام 2021 ليبلغ معدل النمو 2.5%، كما تشير توقعات الحكومة إلى تحسن أكبر في معدلات النمو في الأعوام التالية لتصل إلى 3.0 و3.1% في الأعوام 2022 و2023 على التوالي. ويشار في هذا الصدد أن التقرير الأخير الصادر عن البنك الدولي توقع معدلات النمو الاقتصادي في المملكة للعام 2021 بحدود 1.8%، والتي تعتبر أقل بحوالي 0.7% عن توقعات الحكومة الأردنية.
- يتوقع أن يبلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي حوالي 3.8% في عام 2021، بينما سيرتفع إلى 5.0% في عام 2022 و5.6% في عام 2023.
- من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم 1.3% في عام 2021 مقارنةً مع 0.3% في عام 2020.
- من المتوقع أن يبلغ عجز الحساب الجاري -6.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، بينما يتوقع تراجع عجز الحساب الجاري إلى -3.5% في عام 2022 وإلى -3.3% في عام 2023.
- من المتوقع أن يصل عجز الموازنة العامة إلى 2055 مليون دينار في عام 2021 وهو ما يشكل 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2021.
- من المتوقع أن يرتفع إجمالي الدين العام بحوالي 2,467.3 مليون دينار في عام 2021 ليصل إلى 35.7 مليار دينار، مرتفعاً بنسبة 7.4% عن رصيده الحالي، وبالتالي سترتفع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 106.4% حالياً إلى 110.1% في نهاية عام 2021.

2

الفصل الثاني

التطورات النقدية والمصرفية خلال عام 2020

أولاً: قرارات البنك المركزي المرتبطة بأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2020

خفض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية 50 نقطة في بداية شهر آذار 2020

قررت لجنة عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي، خفض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بواقع 50 نقطة أساس اعتباراً من يوم الخميس الموافق 2020/3/5، لتصبح كما يلي:

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي (CBJ Main Rate): 3.50% سنوياً.
- سعر فائدة اتفاقيات اعادة الشراء لليلة واحدة: 4.25% سنوياً.
- سعر فائدة إعادة الخصم 4.5% سنوياً.
- سعر فائدة نافذة الايداع للدينار لليلة واحدة: 2.75% سنوياً.

في حين أبقى البنك المركزي الأردني على أسعار الفائدة التي يتقاضاها على برنامج دعم القطاعات الاقتصادية (برنامج السلف متوسطة الأجل للبنوك) كما هو عند 1.75% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و1.00% للمشاريع في باقي المحافظات.

خفض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية 100 نقطة في منتصف شهر اذار 2020

قررت لجنة عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي الأردني خفض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بواقع 100 نقطة أساس اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 17 /3/ 2020، لتصبح كما يلي:

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي (CBJ Main Rate) : 2.5% سنوياً.
- سعر فائدة اتفاقيات اعادة الشراء لليلة واحدة: 3.25% سنوياً.
- سعر فائدة إعادة الخصم 3.5% سنوياً.
- تخفيض سعر فائدة نافذة الايداع للدينار لليلة واحدة بمقدار 75 نقطة أساس لتصبح 2.00% سنوياً.

ثانياً: التطورات المصرفية خلال عام 2020

حققت المؤشرات المصرفية للبنوك العاملة في الأردن تطورات ملموسة خلال عام 2020، حيث ارتفعت الموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية بما نسبته 6.4%، 4.2%، و5.7% على التوالي في نهاية عام 2020. كما حقق رصيد رأس المال والاحتياطيات والمخصصات لدى البنوك العاملة في الأردن نمواً بنسبة 7.6%. وأظهرت مؤشرات المتانة المالية القوة والسلامة المالية للبنوك العاملة في الأردن. وفيما شهدت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية انخفاضاً خلال عام 2020، فقد انخفض

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل، كما انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف. وشهدت الشيكات المقدمة للتقاص انخفاضاً من حيث العدد والقيمة خلال عام 2020 مقارنةً مع عام 2019، بينما ارتفعت الشيكات المعادة من حيث العدد والقيمة. وفيما يلي نستعرض تفاصيل التطورات المصرفية خلال عام 2020.

أ) تطور موجودات ومطلوبات البنوك العاملة في الأردن

سجل رصيد موجودات / مطلوبات البنوك المرخصة في نهاية عام 2020 ارتفاعاً بنسبة 6.4% ليصل إلى 57.049 مليار دينار، مقارنةً مع 53.642 مليار دينار في نهاية عام 2019.

1) الموجودات المحلية

ارتفعت الموجودات المحلية للبنوك المرخصة في نهاية عام 2020 بمقدار 2706 مليون دينار (5.6%) عن مستواها في نهاية عام 2019، ليصل بذلك رصيد الموجودات المحلية للبنوك المرخصة إلى 50.766 مليار دينار مقارنةً مع 48.060 مليار دينار في نهاية عام 2019.

وقد جاء الارتفاع في الموجودات المحلية نتيجة ارتفاع الديون على القطاع الخاص (المقيم) بحوالي 1491.2 مليون دينار أو ما نسبته 6.0%، لتصل إلى 26.234 مليار دينار في نهاية عام 2020، بالإضافة الى ارتفاع الديون على القطاع العام بحوالي 627 مليون دينار وبنسبة 5.1% لتصل الى 12.875 مليار دينار في نهاية 2020. كما ارتفعت الديون على المؤسسات المالية بمقدار 192.8 مليون دينار وبنسبة 48.2%، وارتفع بند الاحتياطيات بحوالي 482 مليون دينار أو ما نسبته 8.5%، ليصل إلى 6.123 مليار دينار مقارنة مع 5.641 مليار دينار بنهاية العام 2019.

2) الموجودات الأجنبية

ارتفعت الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة بحوالي 701 مليون دينار أو ما نسبته 12.6% في نهاية عام 2020 مقارنةً بمستواها في نهاية عام 2019، ليسجل بذلك رصيد الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة 6.283 مليار دينار مقارنةً مع 5.582 مليار دينار في نهاية عام 2019. وقد جاء الارتفاع في الموجودات الأجنبية نتيجة ارتفاع بند الأرصدة لدى بنوك في الخارج بمقدار 677 مليون دينار (17.7%)، وارتفاع بند النقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية) بمقدار 77 مليون دينار (37%)، وارتفاع الموجودات الأجنبية الأخرى بمقدار 9.7 مليون دينار أو ما نسبته 11.9%. بالمقابل انخفضت التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (غير المقيم) بمقدار 61.5 مليون دينار أو ما نسبته 9.1%، كما انخفضت محفظة الأوراق المالية (غير مقيم) بمقدار 1.2 مليون دينار او ما نسبته 0.1%.

الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة

مليون دينار	2019	2020	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
الموجودات				
الموجودات الأجنبية	**5582.3**	**6283.2**	**700.9**	**%12.6**
نقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية)	207.2	283.8	76.6	%37.0
أرصدة لدى بنوك في الخارج	3816.8	4494.1	677.3	%17.7
محفظة الأوراق المالية (غير مقيم)	802.3	801.1	1.2-	%0.1-
التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (غير مقيم)	674.4	612.9	61.5-	%9.1-
موجودات أجنبية أخرى	81.6	91.3	9.7	%11.9
الموجودات المحلية	**48059.7**	**50766.0**	**2706.3**	**%5.6**
الديون على القطاع العام	12247.8	12874.8	627.0	%5.1
الديون على القطاع الخاص (مقيم)	24742.8	26234.0	1491.2	%6.0
الديون على المؤسسات المالية	399.9	592.7	192.8	%48.2
الاحتياطيات	5641.5	6123.1	481.6	%8.5
أرصدة لدى البنك المركزي (بالعملات الأجنبية)	763.8	734.1	29.7-	%3.9-
موجودات أخرى	4263.9	4207.3	56.6-	%1.3-
إجمالي الموجودات	**53642.0**	**57049.2**	**3407.2**	**%6.4**
المطلوبات				
ودائع تحت الطلب	**8125.9**	**8956.2**	830.3	**%10.2**
مؤسسات عامة غير مالية	31.8	59.3	27.5	%86.5
البلديات والمجالس القروية	12.7	9.7	3.0-	%23.6-
المؤسسات المالية	69.5	70.9	1.4	%2.0
مؤسسة الضمان الاجتماعي	51.0	143.2	92.2	%180.8
القطاع الخاص (مقيم)	7960.9	8673.1	712.2	%8.9
ودائع التوفير ولأجل	**22210.8**	**22111.5**	**99.3-**	**%0.4-**
مؤسسات عامة غير مالية	203.4	204.1	0.7	%0.3
البلديات والمجالس القروية	38.3	18.8	19.5-	%50.9-
المؤسسات المالية	309.6	340.4	30.8	%9.9
مؤسسة الضمان الاجتماعي	1328.3	1370.1	41.8	%3.1
القطاع الخاص (مقيم)	20331.2	20178.1	153.1-	%0.8-
المطلوبات الأجنبية	**8049.8**	**9539.6**	**1489.8**	**%18.5**
ودائع الحكومة المركزية	**912.5**	**944.9**	**32.4**	**%3.6**
الاقتراض من البنك المركزي	**880.2**	**1622.9**	**742.7**	**%84.4**
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	**8152.6**	**8772.3**	**619.7**	**%7.6**
المطلوبات الأخرى	**5310.2**	**5101.8**	**208.4-**	**%3.9-**
إجمالي المطلوبات	**53642.0**	**57049.2**	**3407.2**	**%6.4**

* المصدر: البنك المركزي الأردني.

ب) موجودات ومطلوبات البنوك من العملات الأجنبية

ارتفعت موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية من 11.12 مليار دينار عام 2019 إلى 12.27 مليار دينار في نهاية عام 2020، لتشكل نسبة ارتفاع مقدارها 10.3%. وقد نجم هذا الارتفاع أساساً عن ارتفاع بند الأرصدة لدى البنوك بقيمة 655 مليون دينار (16.3%)، وارتفاع النقد في الصندوق بحوالي 77 مليون دينار (37%)، وارتفاع محفظة الأوراق المالية بقيمة 198 مليون دينار (7.4%)، وبند التسهيلات الائتمانية بقيمة 228 مليون دينار (7.2%).

موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

مليون دينار	2019	2020	التغير	نسبة التغير (%)
النقد في الصندوق	207.2	283.8	76.6	%37.0
أرصدة لدى البنك المركزي	763.8	734.1	29.7-	%3.9-
أرصدة لدى البنوك	4033.4	4688.9	655.5	%16.3
محفظة الأوراق المالية	2667.3	2865.5	198.2	%7.4
التسهيلات الائتمانية	3158.2	3385.8	227.6	%7.2
أخرى	293.8	307.2	13.4	%4.6
الموجودات من العملات الأجنبية	**11123.7**	**12265.3**	**1141.6**	**%10.3**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

أما مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية فقد ارتفعت بمقدار 821 مليون دينار لتصل إلى 12.452 مليار دينار في نهاية عام 2020 والتي تشكل نسبة ارتفاع تبلغ 7.1 % عن العام السابق 2019.

مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

مليون دينار	2019	2020	التغير	نسبة التغير (%)
ودائع العملاء	8198.0	8555.2	357.2	%4.4
الحكومة المركزية	60.8	61.1	0.3	%0.5
المؤسسات العامة	44.3	41.9	2.4-	%5.4-
مؤسسات مالية غير مصرفية	44.3	35.9	8.4-	%19.0-
قطاع خاص	8048.6	8416.3	367.7	%4.6
التأمينات النقدية	535.3	462.7	72.6-	%13.6-
ودائع البنوك	2488.7	2767.4	278.7	%11.2
أخرى	408.8	666.5	257.7	%63.0
المطلوبات من العملات الأجنبية	**11630.8**	**12451.8**	**821.0**	**%7.1**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

ج) رأس المال والاحتياطيات والمخصصات

حقق رصيد رأس المال والاحتياطيات والمخصصات لدى البنوك العاملة في الأردن نمواً بنسبة 7.6% في نهاية عام 2020 ليصل إلى 8772.3 مليون دينار، مقارنةً مع 8152.6 مليون دينار في نهاية عام 2019.

د) التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة

ارتفع الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة من 27.08 مليار دينار في نهاية عام 2019 إلى 28.63 مليار دينار في نهاية عام 2020، وبارتفاع مقداره 1.55 مليار دينار أو ما نسبته 5.73%.

واتخذت معظم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن شكل القروض والسلف والتي شكلت حوالي 64.5 % من إجمالي التسهيلات الائتمانية، بينما شكلت ذمم البنوك الإسلامية 24.6% من إجمالي التسهيلات، أما الجاري مدين فقد شكل 9.5%، فيما بلغت حصة الكمبيالات والإسناد المخصومة 0.75%. ويشار في هذا الصدد أن بطاقات الائتمان لم تشكل سوى 0.65% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها (مليون دينار)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها	2019		2020		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبة (%)	مليون دينار	الأهمية النسبة (%)	
جاري مدين	2937.8	%10.85	2719.6	%9.50	%7.43-
قروض وسلف	17557.1	%64.83	18468.1	%64.50	%5.19
كمبيالات وإسناد مخصومة	182.4	%0.67	214.1	%0.75	%17.38
ذمم بنوك إسلامية	6230.6	%23.01	7048.0	%24.61	%13.12
بطاقات الائتمان	174.3	%0.64	184.8	%0.65	%6.02
إجمالي التسهيلات الائتمانية	**27082.2**	**%100.00**	**28634.6**	**%100.00**	**%5.73**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها في نهاية عام 2020

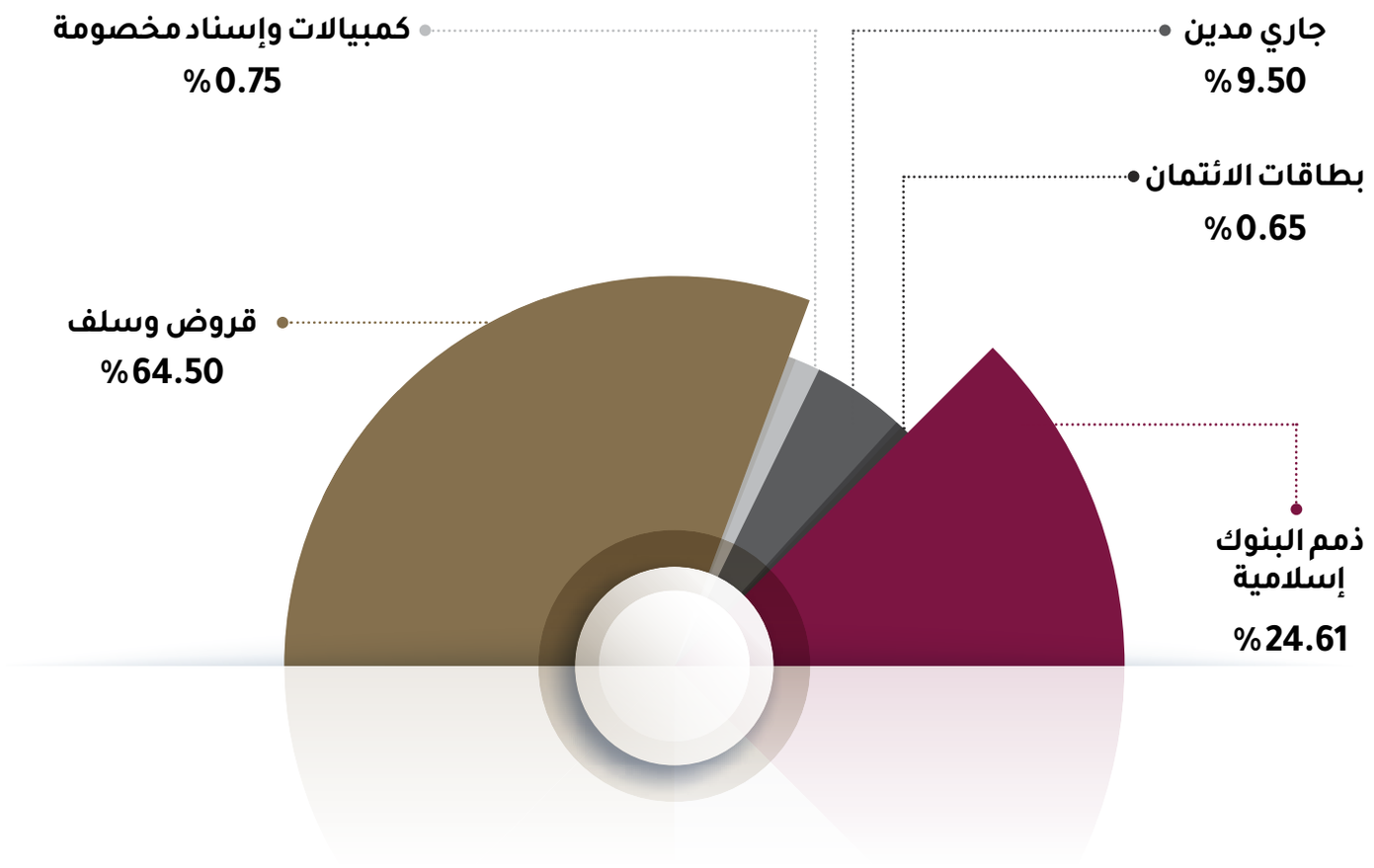

أما عن تطور التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة، فقد شكلت التسهيلات بالدينار الأردني ما نسبته 87.8% من إجمالي التسهيلات في نهاية عام 2020 بالمقارنة مع نسبة 87.9% في عام 2019. وتبعاً لذلك، فقد بلغت الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية بالعملات الأجنبية 12.2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2020.

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة

توزيع التسهيلات حسب العملة	2019		2020		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبية (%)	مليون دينار	الأهمية النسبية (%)	
بالدينار الأردني	23816.6	%87.9	25141.5	%87.8	%5.56
بالعملات الأجنبية	3265.6	%12.1	3493.1	%12.2	%6.97
المجموع	**27082.2**	**%100.0**	**28634.6**	**%100.0**	**%5.73**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب العملة كما في نهاية عام 2020

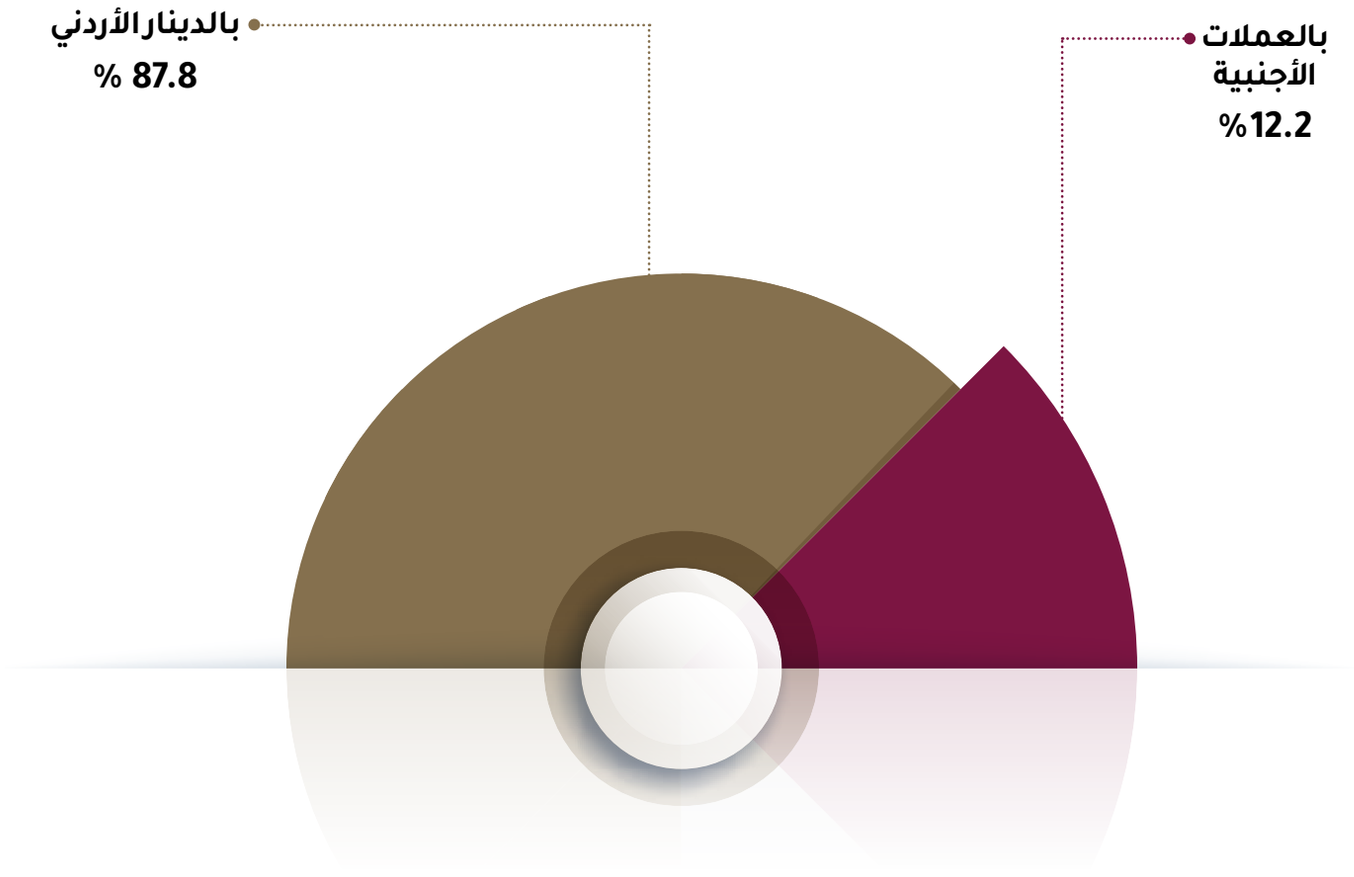

وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقا للنشاط الاقتصادي في نهاية عام 2020، فقد استحوذت أربعة قطاعات اقتصادية، هي قطاع الإنشاءات وقطاع التجارة العامة وقطاع الخدمات والمرافق العامة وقطاع الصناعة، على 68.7% من التسهيلات الائتمانية. حيث ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات بمقدار 286.7 مليون دينار (4.11%) عن الرصيد في نهاية عام 2019، وارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 168.1 مليون دينار (5.01%)، وارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 91.6 مليون دينار (2.15%)، وارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة بمقدار 293.2 مليون دينار (6.93%). كما سجل رصيد التسهيلات المصنفة تحت بند (أخرى) والذي يمثل في أغلبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد ارتفاعاً بمقدار 531 مليون دينار (8.84%).

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي	2019		2020		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبية	مليون دينار	الأهمية النسبية	
الزراعة	336.5	%1.24	416.8	%1.46	%23.86
التعدين	296.4	%1.09	236.6	%0.83	%20.18-
الصناعة	3353.6	%12.38	3521.7	%12.30	%5.01
التجارة العامة	4231.1	%15.62	4524.3	%15.80	%6.93
الإنشاءات	6975.4	%25.76	7262.1	%25.36	%4.11
خدمات النقل	343.1	%1.27	385.6	%1.35	%12.39
السياحة والفنادق والمطاعم	638.0	%2.36	735.6	%2.57	%15.30
خدمات ومرافق عامة	4269.0	%15.76	4360.6	%15.23	%2.15
الخدمات المالية	634.8	%2.34	656.0	%2.29	%3.34
أخرى	6004.3	%22.17	6535.3	%22.82	%8.84
المجموع	**27082.2**	**%100.00**	**28634.6**	**%100.00**	**%5.73**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي كما في نهاية عام 2020

هـ) الودائع لدى البنوك المرخصة

ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2020 بمقدار 1.48 مليار دينار أي ما نسبته 4.2% ليصل إلى 36.79 مليار دينار تقريباً مقارنةً مع 35.31 مليار دينار في نهاية عام 2019.

وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية عام 2020 نتيجة ارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص بمقدار 1311.6 مليون دينار (4.01%) لتصل إلى 34.04 مليار دينار مقارنة مع 32.73 مليار دينار بنهاية العام 2019، وارتفاع ودائع القطاع العام بمقدار 172.2 مليون دينار (6.68%) لتصل إلى 2.75 مليار دينار مقارنة مع 2.58 مليار دينار بنهاية العام 2019.

أما بالنسبة للتطور الهيكلي لأصناف الودائع الرئيسية (تحت الطلب، وتوفير، ولأجل)، فقد حازت الودائع لأجل على أعلى نسبة من بين أصناف الودائع الأخرى لتبلغ أهميتها 54.51% من إجمالي الودائع في نهاية عام 2020 بالمقارنة مع نسبة 56.57% في نهاية عام 2019. أما الودائع تحت الطلب فقد شكلت ما نسبته 28.56%، وشكلت ودائع التوفير نسبة 16.93% من إجمالي الودائع في نهاية عام 2020.

توزيع الودائع حسب أنواعها الرئيسية

توزيع الودائع حسب نوع الوديعة	2019		2020		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبية (%)	مليون دينار	الأهمية النسبية (%)	
ودائع تحت الطلب	9497.6	%26.90	10508.5	%28.56	%10.64
ودائع التوفير	5835.0	%16.53	6226.8	%16.93	%6.71
الودائع لأجل	19972.7	%56.57	20053.8	%54.51	%0.41
إجمالي الودائع	**35305.3**	**%100**	**36789.1**	**%100**	**%4.20**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع الودائع حسب أنواعها الرئيسية

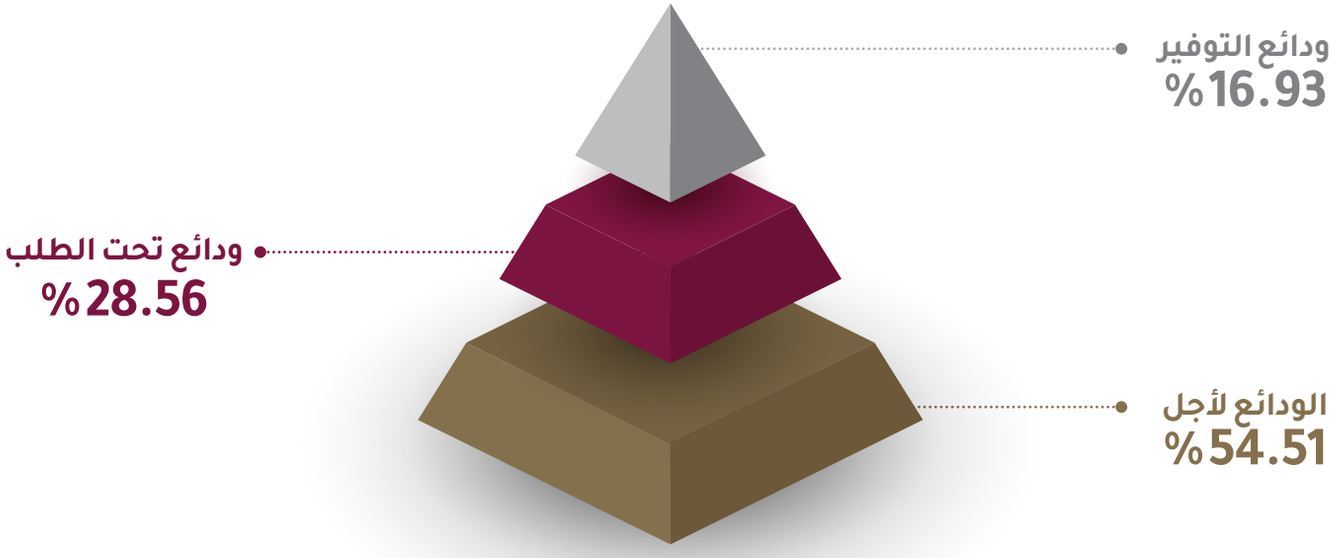

وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال عام 2020 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع بند الودائع بالدينار الأردني بحوالي 1.13 مليار دينار والتي تشكل نسبة ارتفاع 4.16% عن قيمتها في نهاية عام 2019، بالإضافة الى ارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بما نسبته 4.36% عن مستواها في نهاية عام 2019.

توزيع الودائع حسب نوع العملة

توزيع الودائع حسب نوع العملة	2019		2020		نسبة التغير (%)
	مليون دينار	الأهمية النسبية (%)	مليون دينار	الأهمية النسبية (%)	
الودائع بالدينار الأردني	27107.3	%76.78	28233.9	%76.75	%4.16
الودائع بالعملات الأجنبية	8198.0	%23.22	8555.2	%23.25	%4.36
إجمالي الودائع	**35305.3**	**%100**	**36789.1**	**%100**	**%4.20**

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

توزيع الودائع حسب نوع العملة كما في نهاية عام 2020

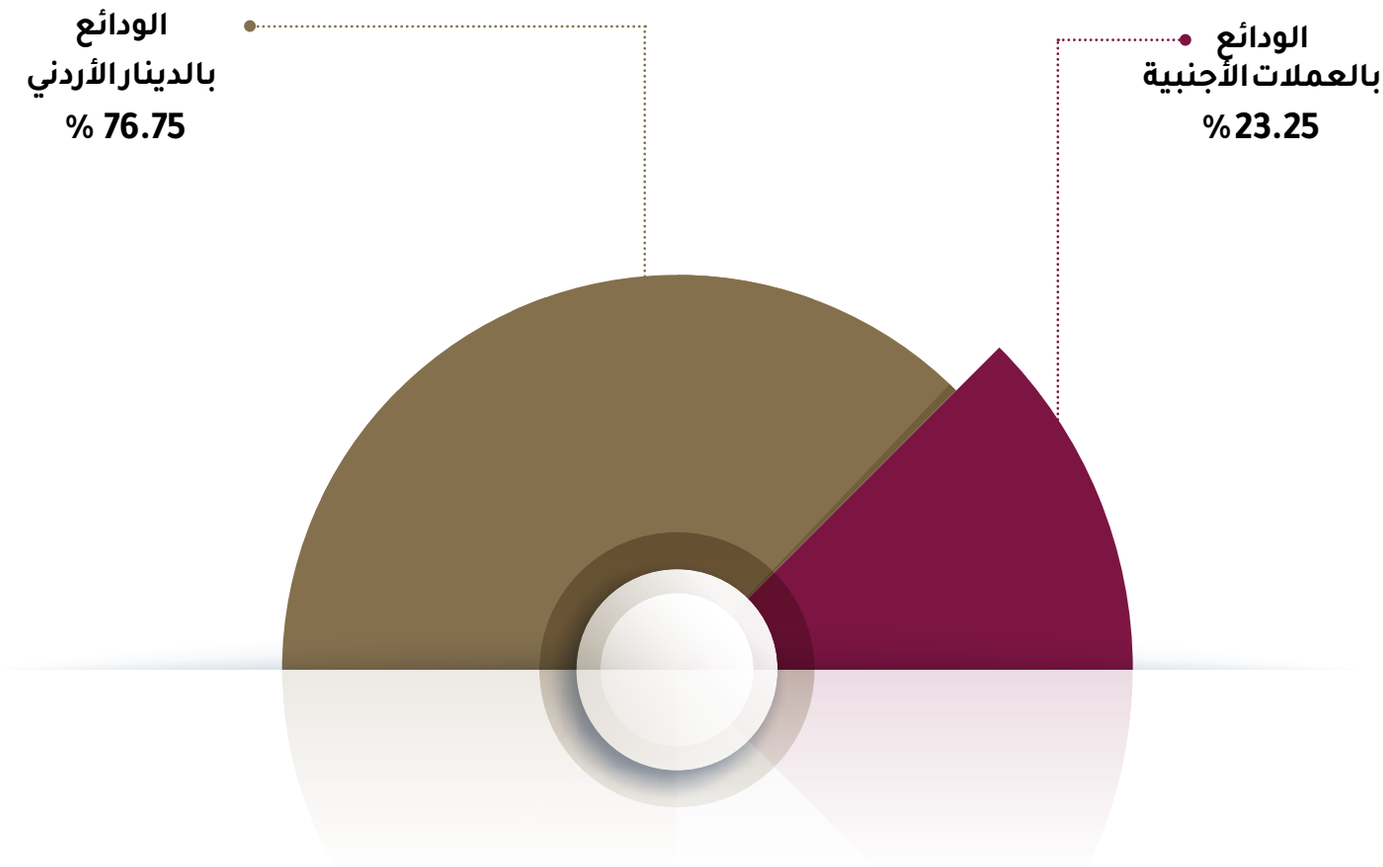

و) مؤشرات المتانة المالية للبنوك

تظهر آخر البيانات المتوفرة حول مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن ما يلي:

- ارتفاع نسبة الديون غير العاملة إلى 5.4% في النصف الأول للعام 2020، مقارنةً مع نسبة 5.0% في نهاية عام 2019.
- بلغت نسبة تغطية الديون غير العاملة 68% في النصف الأول للعام 2020، مقارنةً مع 69.5% في نهاية عام 2019. أما الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة فقد شكل ما نسبته 7.31% من حقوق المساهمين لدى البنوك في النصف الأول للعام 2020، مقارنة مع 6.27% في نهاية عام 2019.
- بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.93% في النصف الأول للعام 2020، مقارنةً مع نسبة 18.28% في نهاية عام 2019. وتعتبر هذه النسبة أعلى بكثير من الحدود الدنيا المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني ومن قبل لجنة بازل.
- حققت البنوك العاملة في الأردن معدل عائد على الموجودات بلغ 0.64% في النصف الأول للعام 2020، مقارنة مع 1.18% في نهاية عام 2019.
- بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين في البنوك العاملة في الأردن 5.2% في النصف الأول للعام 2020، مقارنة مع 9.44% في نهاية عام 2019.
- بلغت نسبة السيولة القانونية لدى البنوك المرخصة 128.9% في النصف الأول للعام 2020، مقارنةً مع 133.8% في نهاية عام 2019. وتعتبر هذه النسبة أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة من البنك المركزي الأردني والبالغة (100%).

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك المرخصة

المؤشر (%)	2015	2016	2017	2018	2019	النصف الأول 2020
نسبه الديون غير العاملة لإجمالي الديون	%4.90	%4.30	%4.20	%4.90	%5.00	%5.40
نسبه تغطية الديون غير العاملة	%74.70	%77.90	%75.40	%79.30	%69.50	%68.00
نسبة الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة إلى حقوق المساهمين	%4.50	%3.60	%4.10	%4.20	%6.27	%7.31
نسبه كفاية راس المال	%19.06	%18.50	%17.80	%16.94	%18.28	%17.93
نسبه السيولة القانونية	%149.00	%137.80	%130.10	%131.90	%133.80	%128.90
العائد على حقوق المساهمين (ROE)	%10.30	%8.90	%9.10	%9.60	%9.44	%5.20
العائد على الموجودات (ROA)	%1.30	%1.10	%1.20	%1.20	%1.18	%0.64

ز) هيكل أسعار الفائدة

1) أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية

قام البنك المركزي الأردني بخفض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية مرتين خلال عام 2020 لتصبح كما يلي:

- انخفض سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي "CBJ Main Rate" من (4.00%) في نهاية عام 2019 إلى (2.50%) في نهاية عام 2020.
- انخفض سعر فائدة نافذة الايداع لليلة واحدة من (3.25%) سنوياً في نهاية عام 2019 إلى (2.00%) سنوياً في نهاية عام 2020.
- انخفض سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة من (4.75%) سنوياً في نهاية عام 2019 إلى (3.25%) سنوياً في نهاية عام 2020.
- انخفض سعر فائدة إعادة الخصم من (5.00%) إلى (3.50%) سنوياً.

2) الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع

- **الودائع تحت الطلب:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية عام 2020 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019 ليبلغ 0.27%.
- **ودائع التوفير:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية عام 2020 بمقدار 29 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019 ليبلغ 0.34%.
- **الودائع لأجل:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية عام 2020 بمقدار 127 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019 ليبلغ 3.65%.

3) الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية

- **الجاري مدين:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية عام 2020 بمقدار 117 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019 ليبلغ 7.30%.
- **القروض والسلف:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية عام 2020 بمقدار 129 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019 ليبلغ 7.17%.
- **الكمبيالات والإسناد المخصومة:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والإسناد المخصومة في نهاية عام 2020 بمقدار 104 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019 ليبلغ 8.51%.
- **سعر الفائدة لأفضل العملاء:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة لأفضل العملاء في نهاية عام 2020 بمقدار 100 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019 ليبلغ 8.33%.

هيكل أسعار الفوائد

(%)	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع						
تحت الطلب	0.32	0.26	0.34	0.38	0.33	0.27
توفير	0.62	0.56	0.55	0.71	0.63	0.34
لأجل	3.06	3.04	3.80	4.73	4.92	3.65
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات						
جاري مدين	8.01	7.60	8.77	8.41	8.47	7.30
قروض وسلف	8.24	7.83	8.64	8.69	8.46	7.17
كمبيالات واسناد مخصومة	8.70	10.42	10.23	9.64	9.55	8.51
سعر الإقراض لأفضل العملاء	8.37	8.37	8.83	9.57	9.33	8.33

4) أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك (الجودبير)

تشير تطورات أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجودبير) خلال عام 2020 إلى ما يلي:

- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ليلة واحدة عام 2020 مقارنةً مع عام 2019 بمقدار 155 نقطة ليبلغ (2.437%).
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق أسبوع عام 2020 مقارنةً مع عام 2019 بمقدار 158 نقطة ليبلغ (2.974%).
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق شهر واحد عام 2020 مقارنةً مع عام 2019 بمقدار 151 نقطة ليبلغ (3.807%).
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ثلاثة أشهر خلال العام 2020 مقارنةً بمعدله لسنة 2019 بمقدار 139 نقطة ليصل إلى (4.894%).
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ستة أشهر خلال العام 2020 مقارنة بمعدله لسنة 2019 بمقدار 143 نقطة ليصل إلى (5.910%).
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق سنة واحدة خلال عام 2020 مقارنةً بمعدله لسنة 2019 بمقدار 146 نقطة ليصل إلى (6.103%).

معدل أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجودیبر- الأسعار المعلنة) للفترة من 2010 إلى 2020 (%)

الفترة	ليلة واحدة	أسبوع واحد	شهر واحد	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة
2010	2.236	2.409	2.783	3.257	3.745	4.414
2011	2.668	3.073	3.435	3.840	4.235	4.871
2012	3.658	4.126	4.498	4.812	5.229	5.762
2013	4.131	4.581	5.046	5.574	6.076	6.660
2014	3.258	3.788	4.455	5.035	5.573	6.038
2015	2.495	3.120	3.851	4.516	5.132	5.640
2016	2.036	2.755	3.587	4.368	5.055	5.650
2017	3.186	3.591	4.501	5.338	6.218	6.659
2018	3.700	4.223	5.064	6.010	7.037	7.313
2019	3.991	4.556	5.314	6.284	7.342	7.559
2020	2.437	2.974	3.807	4.894	5.910	6.103

المصدر: الأسعار المعلنة في نشرات الجودیبر اليومية الصادرة عن الجمعية.

ح) تقاص الشيكات

لمحة تاريخية عن تقاص الشيكات

يقدم البنك المركزي الأردني خدمة تقاص الشيكات للبنوك المرخصة بموجب قانونه رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته في الفقرة ب من المادة (37). وقد مر نظام مقاصة الشيكات بعدة مراحل حيث كانت البداية بالنظام اليدوي حتى شهر تموز من عام 1997 لينتقل بعد ذلك العمل على نظام المقاصة الآلية حتى شهر تموز 2007 ثم انتقلت الخدمة نقلة نوعيه إلى التقاص الالكتروني حيث بدأ تطبيق تحصيل الشيكات في نفس اليوم على مستوى البنوك اعتبارا من 2007/11/4. وتعرف المقاصة الالكترونية على أنها عملية تبادل المعلومات (والتي تشمل بيانات وصور ورموز الشيكات) بوسائل الكترونية من خلال مركز المقاصة الالكترونية في البنك المركزي الأردني وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد. حيث يتم تحصيل الشيكات في نفس اليوم على مستوى البنوك على النحو التالي:

- **الشيكات التي تودع من قبل العملاء من الساعة 8:00 صباحاً ولغاية الساعة 12:00 ظهراً تحصّل في نفس يوم العمل ويسمح للعميل بسحب مبلغ الشيك في يوم العمل التالي.**
- **الشيكات التي تودع بعد الساعة 12:00 ظهراً تحصّل في جلسة يوم العمل التالي.**

ويتم تقديم خدمة تقاص الشيكات من خلال المقاصة الالكترونية تحت غطاء قانوني لتشغيلها والمتمثل بقانون البنك المركزي الأردني، وقانون المعاملات الالكترونية، وأصول وقواعد العمل والتعليمات الخاصة بالمقاصة الالكترونية. وكان الهدف من

المقاصة الالكترونية هو الانتقال من نظام المقاصة الآلي إلى نظام المقاصة الالكتروني للشيكات، والتوقف عن تداول الشيكات الورقية لغاية التقاص عند مرحلة إيداعها في البنوك، وتحصيل الشيكات حق نفس اليوم لكافة مناطق المملكة، إضافة إلى زيادة الثقة بالشيكات كأداة وفاء، والحد ما أمكن من زيادة حجم الشيكات المعادة.

كما وقد حقق نظام المقاصة الالكترونية فوائد على المستويين: مستوى البنوك، ومستوى العملاء، فبالنسبة للبنوك تتمثل الفائدة بمعرفة وضع البنك المالي في وقت محدد مسبقاً، والتوظيف الأمثل للأموال لدى البنوك، والحصول على معلومات وإحصائيات دقيقة عن الشيكات ونظام أرشفة دقيق وسريع، والتقليل من مخاطر نقل الشيكات الورقية من والى البنوك، وإمكانية الحصول على صور وبيانات عن الشيكات من خلال نظام المقاصة الالكترونية بسرعة وسهولة، ويعمل النظام على مدار 24 ساعة وبالتالي هناك متسع من الوقت لإرسال الشيكات مهما كان عددها. أما بالنسبة للعملاء فقد أصبح تحصيل الشيك يتم في نفس اليوم الذي يتم إيداعه فيه، ومعرفة وضع الشيك مقبول أو مرفوض في نفس اليوم، كما ويقيد مبلغ الشيك في حساب المستفيد في نفس اليوم (إذا كان الإيداع قبل الساعة 12:00 ظهراً) أو في يوم العمل التالي (إذا كان الإيداع بعد الساعة 12:000ظهراً)، إضافة إلى زيادة الثقة بالشيكات والتعامل بها.

تطور تقاص الشيكات

شهدت الشيكات المقدمة للتقاص انخفاضاً من حيث العدد والقيمة خلال عام 2020 مقارنةً مع عام 2019، حيث انخفض عدد الشيكات المقدمة للتقاص من 9294.9 ألف شيك عام 2019 إلى 6953.7 ألف شيك عام 2020، كما انخفضت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص لنفس الفترة من 40968.5 مليون دينار إلى 34235.0 مليون دينار.

كما يلاحظ ارتفاع الشيكات المعادة في نهاية عام 2020 مقارنةً بما كانت عليه في نهاية عام 2019 من حيث العدد والقيمة بنسبة 10.1% و10.3% على التوالي. أما من جانب نسبة عدد الشيكات المعادة الى عدد الشيكات المقدمة للتقاص فقد بلغت 6.7% في نهاية عام 2020 حيث اشتملت على ما نسبته 77.5% شيكات معادة لعدم كفاية الرصيد و22.5% شيكات معادة لأسباب أخرى. كما سجلت نسبة قيمة الشيكات المعادة الى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص 5.1% في نهاية عام 2020، تُشكل منهم الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد ما نسبته 75% والشيكات المعادة لأسباب أخرى ما نسبته 25%.

الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة لعامي 2019 و2020

البيان	2019	2020	نسبة التغير (%)
الشيكات المقدمة للتقاص			
العدد (ألف)	9294.9	6953.7	-25.19%
القيمة (مليون دينار)	40968.5	34235.0	-16.44%
الشيكات المعادة			
العدد (ألف)	425.4	468.2	10.06%
القيمة (مليون دينار)	1570.7	1733.1	10.34%
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (%)	4.58%	6.73%	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (%)	3.83%	5.06%	-
الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد			
العدد (ألف)	273.0	363.0	32.97%
القيمة (مليون دينار)	1013.1	1299.2	28.24%
نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (%)	64.17%	77.53%	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (%)	64.50%	74.96%	-
الشيكات المعادة لأسباب أخرى			
العدد (ألف)	152.4	105.2	-30.97%
القيمة (مليون دينار)	557.5	433.9	-22.17%
نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (%)	35.83%	22.47%	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (%)	35.49%	25.04%	-

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

دور البنوك في مواجهة تداعيات جائحة كورونا

بنية تكنولوجية متطورة وآمنة للبنوك

تمتلك البنوك في الأردن بنية تحتية تكنولوجية متطورة وآمنة تعد الأفضل على مستوى المنطقة، وتقدم البنوك معظم خدماتها المصرفية عبر مختلف الوسائل الإلكترونية الآمنة مما يقلل من الحاجة لزيارة العملاء لفروع البنوك.

تخفيض أسعار الفائدة على القروض

أعلنت البنوك التزامها بتخفيض أسعار الفوائد على التسهيلات القائمة اعتباراً من شهر أيار، وبمقدار 150 نقطة أساس على تسهيلات الأفراد وعملاء التجزئة والشركات الصغرى والمتوسطة، حيث استفاد من هذا التخفيض أكثر من 400 ألف عميل، وتخفيض أسعار فائدة أفضل العملاء بمقدار 100 نقطة أساس.

تأجيل أقساط قروض الأفراد

قامت البنوك منذ بداية الجائحة بتأجيل أقساط قروض الأفراد، وبلغت قيمة الأقساط التي تم تأجيلها حوالي 800 مليون دينار خلال العشرة أشهر الأولى من عام 2020.

تنفيذ برامج البنك المركزي

تنفيذ برنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوجيه التمويل للفئات المستفيدة. حيث تم منح 450 مليون دينار، استفاد منها 4922 شركة. وتم تخصيص 178.3 مليون دينار منها لتمويل الرواتب والتي استفاد منها 84570 موظف. كما تم منح 237 مليون دينار من خلال برنامج البنك المركزي لدعم وتمويل القطاعات الاقتصادية استفاد منها 271 شركة. وتم تخصيص 60.69 مليون دينار منها لتمويل الرواتب والتي استفاد منها 47682 موظف.

تمديد فترة السماح

تمديد فترة السماح للمقترضين ضمن برنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والبالغة قيمته (500) مليون دينار حتى نهاية عام 2021.

تمويل الحكومة الأردنية

قامت البنوك بتمويل الخزينة من خلال الاكتتاب في السندات الحكومية التي تم إصدارها وبقيمة تجاوزت 2.2 مليار دينار خلال الأحد عشر شهراً المنقضية من عام 2020.

ضخ تمويل إضافي في الاقتصاد

ارتفاع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك بقيمة 1617.6 مليون دينار (6%) خلال العشرة أشهر الأولى من عام 2020.

هيكلة وجدولة قروض القطاعات المتضررة

قامت البنوك منذ بداية الجائحة بتأجيل أقساط وإعادة هيكلة وجدولة تسهيلات الشركات التي تأثرت بتداعيات الجائحة وبقيمة تجاوزت 3 مليار دينار.

المساهمة في الحفاظ على استمرارية عمل الاقتصاد

حافظت البنوك على استمرارية عملها حتى خلال فترة الإغلاق، واستمرت بتوفير السيولة وتقديم خدماتها لمختلف الفئات والقطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الخارجي، وهو ما أدى لاستدامة عمل القطاع الخارجي واستمرارية تدفق الصادرات والمستوردات من وإلى الأردن.

المسؤولية المجتمعية للبنوك

انطلاقاً من المواطنة الصالحة للبنوك ومسؤوليتها المجتمعية، حافظت البنوك على ريادتها بدعم الجهود الوطنية في مواجهة أزمة كورونا، من خلال التبرع والدعم لصندوق همة وطن وحساب وزارة الصحة وحساب الخير. وتجاوزت مساهمات وتبرعات القطاع المصرفي لهذه الحسابات 37 مليون دينار.

المساهمة في الاستقرار المالي والنقدي

الحضور القوي للبنوك خلال الأزمة أعطى مزيداً من الزخم للإجراءات الحكومية ووفر إشارات تطمينية للمستثمرين والمساهمين والمودعين وجميع القطاعات، مما أسهم في المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي وعزز الثقة في الاقتصاد الوطني. وقد بلغ النمو في الودائع لدى البنوك 2.7% خلال العشرة شهور الأولى من عام 2020.

قوة البنوك تصب في قوة الاقتصاد

التحرك السريع والاستجابة العالية للبنوك والإجراءات المختلفة التي اتخذتها أثبتت بأن البنوك هي صمام الأمان للاقتصاد الوطني، وأنها مؤسسات وطنية كبيرة وقوية تتمتع بالمتانة المالية وقادرة على الصمود أمام مختلف التحديات.

البنوك معكم... ومكملين

www.abj.org.jo

جمعية البنوك في الأردن

ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

2020

3

الفصل الثالث

أضواء على أبرز نشاطات وإنجازات الجمعية خلال عام **2020**

قامت الجمعية خلال عام 2020 بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وقد تمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل اللجان الفنية المختصة في الجمعية وتم رفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا.

وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية والتي تناولت موضوعات وقضايا ذات علاقة بالعمل المصرفي. وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام 2020 مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. وفيما يلي نستعرض أبرز نشاطات الجمعية خلال العام 2020.

أ- قضايا ودفاع

قامت الجمعية خلال عام 2020 ببحث ومتابعة مختلف المواضيع ذات العلاقة بالبنوك الأعضاء، وقامت بمناقشة تلك المواضيع ومخاطبة الجهات المعنية بخصوصها. ومن هذه المواضيع ما يلي:

- تنظيم اجتماع لممثلي البنوك لمناقشة موضوع عمولة خصم التاجر مقابل عمليات الدفع المحلية وآلية التعامل مع تعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص.
- تجميع ملاحظات البنوك الأعضاء على مشروع نظام شركات التمويل وتوحيد وتبويبها وإرسالها للبنك المركزي.
- متابعة الملاحظة الواردة من وزارة العدل بخصوص الحوالات الراجعة من البنوك وتزويد البنك المركزي بملخص ردود البنوك حول ذلك.
- توحيد وتبويب ملاحظات البنوك الأعضاء على مشروع تعليمات تملك البنوك للأسهم والحصص في رؤوس أموال الشركات وإرسالها للبنك المركزي.
- دراسة الأنظمة الصادرة بموجب قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإرسال ملاحظات الجمعية إلى منتدى الاستراتيجيات الأردني.
- مخاطبة ديوان التشريع والرأي بخصوص ما ورد في مشروع نظام المراكز الإسلامية حول الاطلاع على الحسابات المصرفية ومخالفة ذلك لأحكام السرية المصرفية.
- متابعة مشروع خدمة الحجز وفك الحجز إلكترونياً مع وزارة العدل والبنوك الأعضاء حيث تم تزويد وزارة العدل والبنك المركزي بملاحظات البنوك الأعضاء الفنية والقانونية حول هذا المشروع.
- المتابعة مع البنك المركزي والهيئة المستقلة للانتخابات والبنوك الأعضاء حول الشروط الموحدة لفتح الحسابات للقوائم الانتخابية.
- تنظيم اجتماع للمختصين في الأمور الضريبية في عدد من البنوك لمناقشة موضوعي الاقتطاع لحساب المساهمة الوطنية من أرباح العملاء غير المقيمين والضريبة المفروضة على الأرباح المعدة للتوزيع، حيث تم تشكيل لجنة مصغرة لمتابعة ذلك وتم إعداد مقترح لتعديل تعليمات الاقتطاع لضريبة الدخل وتزويد دائرة ضريبة الدخل والمبيعات به.
- دراسة ومناقشة موضوع الكفالات وخطابات الضمان المحلية خلال فترة التعطيل، وذلك من خلال اللجنة القانونية للجمعية والدائرة القانونية في البنك المركزي حيث قام البنك المركزي بناء على طلب الجمعية بمخاطبة رئيس الوزراء لإصدار أمر دفاع يعالج هذا الموضوع حفاظاً على حقوق كافة الأطراف.
- إعداد وثيقة بأهم ملاحظات البنوك على الأحكام والنصوص الواردة في المشروع المعدل لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2020، وارسال تلك الملاحظات للبنك المركزي الأردني.
- استمزاج آراء البنوك الأعضاء حول المشروع المعدل لتعليمات نسبة تغطية السيولة ونماذج الاحتساب، وتجميع ملاحظات البنوك وإرسالها إلى البنك المركزي.

ب- الفعاليات والأنشطة التدريبية

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام 2020 مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية والتي تستهدف تعزيز الموارد البشرية في البنوك الأعضاء ورفع كفاءتها، وإكسابها المعارف والمعلومات المتعلقة بمختلف التطورات والمستجدات في المجالات ذات العلاقة بالعمل المصرفي. وفيما يلي نستعرض أهم الفعاليات والأنشطة التدريبية للجمعية خلال عام 2020:

الخلوة الثانية للقيادات المصرفية

تحت رعاية ومشاركة محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز، نظمت جمعية البنوك في الأردن، وللمرة الثانية على التوالي، الخلوة الثانية للقيادات المصرفية في الأردن، وسط حضور مميز من رؤساء مجالس الإدارات والرؤساء التنفيذيين والمديرين للبنوك الأعضاء.

وناقشت الجلسة الأولى "التوقعات الاقتصادية للأردن لعام 2020"، العوامل الاقتصادية والجيوسياسية والاجتماعية الستة التي ستؤثر على الأردن والبنوك الأردنية في عام 2020. وحاضر في هذه الجلسة ماريوس ماراثفتيس، الذي يشغل حالياً عضو مجلس إدارة بنك (هيلينيك) في قبرص، وشغل سابقا منصب كبير الخبراء الاقتصاديين الرئيسيين في بنك (ستاندرد تشارترد). أما الجلسة الثانية للخلوة، فبحثت في "أهمية أخذ المبادرات الاستباقية في مجال غسل الأموال"، بحيث ناقشت الدروس المستفادة من عمليات الاحتيال المصرفي الكبيرة مؤخراً وأهمية ودور مكافحة غسل الأموال. وحاضر بهذه الجلسة هوارد كوبر المدير التنفيذي في مجال مخاطر الأعمال والتحقيقات ورئيس مشارك في مجموعة التحقيقات المالية العالمية في شركة "Kroll"، وناقشت الجلسة الثالثة "مستقبل العمل المصرفي وأثر التطور التكنولوجي المتسارع على الصناعة المصرفية"، وحاضر في هذه الجلسة بريت كينغ، وهو خبير معروف على المستوى العالمي في دراسة أثر التكنولوجيا على العمل المصرفي وكان مستشاراً لإدارة الرئيس الأمريكي السابق أوباما حول مستقبل العمل المصرفي.

ورشة عمل بعنوان "دراسة حول اهم الاحكام المستحدثة في قانون الملكية العقارية"

نظمت جمعية البنوك في شهر تشرين الأول 2020 ورشة عمل بعنوان "دراسة حول اهم الاحكام المستحدثة في قانون الملكية العقارية" وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي. وافتتح الورشة مدير عام جمعية البنوك الدكتور ماهر المحروق وحاضر فيها مستشار ديوان التشريع والرأي الدكتور عبد الرحمن الذنيبات، وبحضور عدد من ممثلي البنوك الأعضاء.

واستعرضت الورشة قانون الملكية العقارية والاحكام المستحدثة فيه والذي تضمن الغاء (13) قانونا تنظم الاحكام المتعلقة بالعقارات بشكل عام والتي تشمل: قانون الأراضي العثماني، وقانون تسوية الأراضي والمياه رقم (40) لسنة 1952، وقانون تحويل الأراضي من نوع الميري إلى ملك رقم (41) لسنة 1953، وقانون تحديد الأراضي ومسحها وتثمينها رقم (42) لسنة 1953، وقانون وضع الأموال غير المنقولة تأميناً للدين رقم (46) لسنة 1953، وقانون تقسيم الأموال غير المنقولة المشتركة رقم (48) لسنة 1953، وقانون التصرف في الأموال غير المنقولة رقم (49) لسنة 1953، وقانون تصرف الأشخاص المعنويين في الأموال غير المنقولة رقم (61) لسنة 1953، وقانون معدل للأحكام المتعلقة بالأموال غير المنقولة رقم (51) لسنة 1958، وقانون تسجيل الأموال غير المنقولة التي لم يسبق تسجيلها رقم (6) لسنة 1964، وقانون ملكية الطوابق والشقق رقم (25) لسنة 1968، وقانون الاستملاك رقم (12) لسنة 1987، وقانون إيجار الأموال غير المنقولة وبيعها لغير الأردنيين والأشخاص المعنويين رقم (47) لسنة 2006. كما تناولت الورشة بعض الاشكالات التي ثارت عند تطبيق احكام القانون الملكية العقارية والتي عالجها الفصل الثاني من قانون الملكية العقارية رقم (13) لسنة 2019.

ورشة عمل متخصصة حول قانون ضمان الحقوق في الأموال المنقولة

عقدت جمعية البنوك في الأردن في شهر تشرين الأول 2020 ورشة عمل متخصصة حول قانون ضمان الحقوق في الأموال المنقولة، وذلك من خلال تقنية الاتصال المرئي.

وافتتح الورشة مدير عام الجمعية، وحاضر فيها المحامية لانا سلامة المتخصصة في قانون ضمان الحقوق في الأموال المنقولة، وبمشاركة عدد من القانونيين والمصرفيين العاملين في القطاع المصرفي.

وناقشت الورشة العديد من الاحكام القانونية التي تضمنها قانون ضمان الحقوق في الأموال المنقولة، ومن ضمنها أولوية حقوق الضمان في الضمانة المنقولة.

كما تطرقت الورشة لأهم النقاط المستحدثة تشريعياً في هذا القانون، والتي من شأنها تحسين بيئة الاعمال في الأردن من خلال التطبيقات الجديدة التي افردها القانون، بهدف إنشاء حقوق ضمان لصالح الغير والاستفادة من هذه الحقوق من قبل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وكذلك المتخصصين من القانونيين. كما تناولت الورشة موضوع إنفاذ حقوق الضمان في الأموال، وعملية التنفيذ على الأموال المنقولة في حال تخلف المدين عن الوفاء بالالتزام المضمون، والمبادئ الرئيسية المتعلقة بحق الدائن في وضع اليد على الضمانة فوراً في حال عدم السداد. كذلك بحثت الورشة في تحديد الأولوية والترتيب الزمني الذي يتم فيه إشهار الحقوق المتنافسة في مواجهة الغير، والاستثناءات على الأصل، والاعتبارات الرئيسية في الإصلاح القانوني للمعاملات المضمونة بمنقول بما فيها قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة وقانون المعلومات الائتمانية وقانون الإعسار وقانون الشركات والتشريعات الثانوية والأنظمة.

وتم خلال الورشة، استعراض آخر أهم المصطلحات والمبادئ القانونية لقانون ضمان الحقوق في الأموال المنقولة رقم 20 لسنة 2018، ومنها المادة الثانية التي تضمنت حق الضمان، وهو الحق العيني التبعي -الناشئ عن اتفاق- الذي يقع على المال المنقول ضماناً للوفاء بالتزام، إضافة لمفهوم الضمانة، وهو المال المنقول الذي يوضع تأميناً للوفاء بالتزام، ومصطلح الضامن وهو من ينشئ حق الضمان وفقاً لأحكام هذا القانون، والمضمون له أي المستفيد من حق الضمان، إضافة لمفهوم الإشهار، وهو قيد الحقوق التي ترد على الأموال المنقولة في السجل لغايات نفاذها في مواجهة الغير، ويشمل ذلك ما يطرأ عليها من تعديلات (تعديل، تمديد، إنهاء، اعتراض).

ورشة متخصصة حول قانون الإعسار

نظمت جمعية البنوك في الأردن في شهر تشرين الأول 2020 ورشة عمل متخصصة والتي تعد الأولى من نوعها حول قانون الاعسار. وافتتح الورشة مدير عام الجمعية وحاضر فيها مراقب عام الشركات السابق المحامي رمزي نزهه، وبحضور عدد من العاملين والموظفين في الجهاز المصرفي.

بحثت الورشة في قانون الاعسار الذي تم إقراره سنة 2018، والذي جاء انسجاما مع المعايير الدولية والممارسات المتبعة والتي تتطلب ضرورة إطار تنظيمي وتشريعي وبما يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني وتعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية.

وناقشت الورشة قانون الاعسار باعتباره جزء أساسي من منظومة التشريعات الناظمة لبيئة الأعمال المحلية، وأنه يوفر الإطار القانوني الذي يساهم في معالجة الإشكالات والتحديات المالية التي تواجه الشركات ورجال الأعمال، وهو الخيار الأخير لتجنب اللجوء للتصفية الاجبارية.

كما ناقشت الورشة دواعي قانون الاعسار وخصوصاً قِدَم التشريعات وعدم فعاليتها، وتشتت الأحكام في عدة تشريعات، والشكل القانوني للمدين، وغياب التشريعات الناظمة لعمليات إعادة التنظيم، إعادة الهيكلة، وعدم استخدام طرق التسوية خارج المحاكم بشكل واسع، وغياب وكلاء الإعسار المهنيين والمحترفين والمهرة، وقواعد الأولوية في التوزيع على الدائنين متناثرة في تشريعات متعددة، بالإضافة الى انخفاض معدلات استرداد الدين- تراكم الديون المتعثرة.

كما تناولت الورشة كيف يحقق قانون الإعسار مصلحة صاحب المشروع، والعمال والموظفين، والدائنين، والمنظومة الاقتصادية الشاملة، ويعني ذلك تطوير المنظومة من تسهيل أموال المدين وتوزيعها على الدائنين لتمر بمرحلة انقاذ المشروع.

كما بحثت الورشة في مرجعية قانون الإعسار والأنظمة الصادرة بموجبه، والجهات التي استثناها قانون الإعسار من نطاقه، وآثار الاعسار على الجهات التي سمح لها القانون.

ورشة عمل الكترونية حول "أثر فايروس كورونا على قطاع الاعمال: تحديات وتوصيات"

نظمت جمعية البنوك في الأردن في شهر نيسان 2020 ورشة عمل الكترونية حول موضوع أثر فايروس كورونا على قطاع الاعمال (التحديات والتوصيات)، وبالتعاون مع KPMG الأردن. وحاضر في هذه الورشة مجموعة من المدراء التنفيذين في شركة KPMG وحضرها عدد من المدراء العاميين ومدراء الدوائر في القطاع المصرفي. هذا وتضمنت الورشة ثلاث محاور رئيسية هي: محاور خطة استمرارية الاعمال، التشريعات وشملت الضمان الاجتماعي (تأمين الشيخوخة) والتعليمات الجديدة المتعلقة باجتماعات الهيئات العامة. وامر الدفاع رقم 5 وأثره على الاستحقاقات الضريبية (ضريبة الدخل وضريبة المبيعات)، والبيانات المالية.

تنظيم محاضرة الكترونية بعنوان "الآثار الاقتصادية لجائحة COVID-19"

نظمت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ 19 أيار 2020 محاضرة الكترونية بواسطة تقنية zoom حول "الآثار الاقتصادية لجائحة COVID-19" حاضر بها خبير اقتصادي من UBS، تطرق من خلالها الى تداعيات الجائحة على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية، وكيف ستغير الجائحة العالم ونمط الحياة، بالإضافة الى تداعيات الجائحة على الشرق الأوسط والأردن وعلى أسواق الطاقة.

ج- نشاطات وأخبار أخرى

جمعية البنوك تعقد اجتماع الهيئة العامة العادية للعام 2020

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماع الهيئة العامة العادي ناقشت خلاله تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية لعام 2019، وأقرت الحسابات الختامية وصادقت على تقرير مدققي الحسابات، فيما اقرت الموازنة التقديرية للجمعية للسنة المالية 2020.

اتفاقية لتأسيس شركة استثمارية بين صندوق أموال الضمان وشركة البنوك التجارية

وقع صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي وشركة البنوك التجارية، في وزارة الصناعة والتجارة والتموين، اتفاقية عقد تأسيس شركة جديدة بهدف الاستثمار في مشاريع البنى التحتية والمشاريع التنموية الكبرى.

وقال وزير الصناعة والتجارة والتموين الدكتور طارق الحموري: إن التوصل لهذا الاتفاق جاء حرصا من الحكومة على تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص وتحفيزه واستثمار كافة الجهود لتطوير الوضع الاقتصادي. وأشار إلى عقد سلسلة اجتماعات ولقاءات بهذا الخصوص منذ أكثر من أربعة أشهر مع البنوك التجارية وصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي وعدد من الصناديق الاستثمارية والسيادية العربية والأجنبية للوقوف على آلية التعاون ودراسة أفضل السيناريوهات للشكل القانوني للصندوق.

وقال الحموري "من المؤمل أن يقوم الصندوق بالاستثمار بالمشاريع الحيوية التي سيتم تنفيذها على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، اضافة إلى العمل المشترك لاستقطاب الصناديق السيادية العربية والأجنبية للمساهمة في الصندوق". وبين أن المشروع في غاية الأهمية من حيث استثمار المدخرات الوطنية وتوظيفها باستثمارات استراتيجية تعود بالفائدة على المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والبنوك في ظل التوجهات الاستثمارية الجديدة لطرفي الاتفاقية وكذلك تعظيم العائد على الاقتصاد الوطني. وأضاف أن الحكومة هي راعية هذه المبادرة وليست مساهمة فيها، مشيدا بتجاوب صندوق استثمار أموال الضمان والبنوك مع هذه الخطوة التي ستحقق الفائدة لكافة الأطراف.

من جانبها، قالت رئيس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي خلود السقاف: إن رعاية الحكومة لهذه المبادرة رغم أنها ليست مساهمة في الصندوق تعزز الثقة بالبيئة الاستثمارية في المملكة وتنتقل بالصندوق لمرحلة أخرى من الاستثمار وعدم اقتصاره على السندات وعوائد الودائع. بدوره، اكد رئيس جمعية البنوك هاني القاضي أن تجاوب البنوك مع الطرح الحكومي بهذا الشأن جاء ايمانا بأهمية الاستثمار في البنى التحتية والمشاريع الاستراتيجية بما يخدم الاقتصاد الوطني ويعظم الفائدة المرجوة.

جمعية البنوك تطلق الحملة الترويجية الأولى للقطاع المصرفي الأردني لعام 2020 تحت شعار "البنوك معكم يداً بيد...قولاً وفعلاً"

وافق مجلس إدارة جمعية البنوك على إطلاق الحملة الترويجية الأولى للقطاع المصرفي الأردني في عام 2020، والتي جاءت استكمالاً لتنفيذ الخطة الترويجية للقطاع المصرفي الأردني، وذلك في ضوء النجاح الذي حققته الحملات التي سبق وأن أطلقتها الجمعية في عام 2019.

وهدفت الحملة التي تم تنفيذها خلال شهر نيسان وأيار من عام 2020 تحت شعار "البنوك معكم يداً بيد...قولاً وفعلاً" لترويج القطاع المصرفي الأردني، وعكس الصورة المشرقة له، وإلقاء الضوء على دوره المحوري في الاقتصاد الأردني، وفي تمويل مختلف القطاعات والأفراد، وفي توضيح المسؤولية المجتمعية للبنوك. وركزت الحملة على إجراءات القطاع المصرفي لدعم الاقتصاد خلال أزمة كورونا، بما في ذلك تنفيذ برنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من أزمة كورونا، وتأجيل أقساط عملاء التجزئة والشركات المتضررة، وتخفيض أسعار الفوائد على التسهيلات.

وقد تمكنت الحملة من تحقيق أهدافها في توضيح دور القطاع المصرفي الأردني خلال الجائحة، كما حازت على تفاعل واهتمام كبير من مختلف أطياف المجتمع الأردني، وأسهمت في إحداث تغيير مهم في مستوى الوعي المجتمعي لدور البنوك.

جمعية البنوك تطلق الحملة الترويجية الثانية للقطاع المصرفي الأردني لعام 2020 تحت شعار "البنوك... معكم ومكملين"

استكمالاً للحملة الترويجي الأولى، وتأكيدا على أهمية دور البنوك في دعم ومساندة الاقتصاد الوطني وتكاثف جهودها لمواجهة تداعيات جائحة كورونا اطلقت جمعية البنوك في الأردن في شهر كانون الأول حملتها الإعلامية على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية الالكترونية بالإضافة الى الصحف الرسمية تحت شعار "البنوك معكم ومكملين" بهدف بيان الدور الذي لعبه القطاع المصرفي الأردني في مواجهة تداعيات جائحة كورونا والتي جاء فيها نشر رسائل متنوعة تشمل جميع الإجراءات والتدابير والمميزات التي منحتها البنوك لعملائها في ظل الفترة الراهنة، بهدف التخفيف من الضغوطات الاقتصادية التي تسبب فيها انتشار فيروس كورونا في مختلف دول العالم ومنها الاردن.

وركزت الحملة على دور القطاع المصرفي في التصدي لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، وإجراءات البنوك في ظل تلك الجائحة بما في ذلك توفير السيولة لمختلف القطاعات وضخ تمويل إضافي في الاقتصاد، وتنفيذ برنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج البنك المركزي لدعم وتمويل القطاعات الاقتصادية. كما سلطت الحملة الضوء على التزام البنوك بتخفيض أسعار الفوائد وتأجيل أقساط قروض الافراد وإعادة هيكلة وجدولة تسهيلات الشركات التي تأثرت بتداعيات الجائحة. واشارت الحملة الى تطور البنية التحتية التكنولوجية في البنوك وارتفاع مستويات الأمان فيها. كما أوضحت دور البنوك في دعم الجهود الوطنية لمواجهة أزمة كورونا وتبرعاتها لصندوق همة وطن وحساب وزارة الصحة وحساب الخير، وأكدت الحملة أن الحضور القوي للبنوك أعطى مزيداً من الزخم للإجراءات الحكومية ووفّر إشارات تطمينيه للمستثمرين والمساهمين والمودعين في جميع القطاعات مما أسهم في المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي وعزز الثقة في الاقتصاد الوطني، مما يظهر الدور الرئيسي للقطاع المصرفي كصمام أمانٍ للاقتصاد الوطني، وبأنها مؤسسات وطنية قوية تتمتع بالمتانة المالية وقادرة على الصمود أمام مختلف التحديات، ومستعدة دوماً لتسخير كل إمكانياتها لخدمة الأردن.

وقد تمكنت الحملة من تحقيق أهدافها في توضيح دور القطاع المصرفي الأردني خلال الجائحة، كما حازت على تفاعل واهتمام كبير من مختلف أطياف المجتمع الأردني، وأسهمت في إحداث تغيير مهم في مستوى الوعي المجتمعي لدور البنوك.

بيان صحفي صادر عن جمعية البنوك في الأردن حول تخفيض أسعار الفوائد

أصدرت جمعية البنوك بياناً صحفياً في شهر نيسان 2020 بينت فيه أنه وانسجاماً مع إجراءات البنك المركزي الاردني لاحتواء تداعيات فايروس كورونا وللتخفيف على مختلف القطاعات الاقتصادية، واستجابة لقرارات البنك المركزي بتخفيض أسعار الفوائد على أدوات السياسة النقدية التي اجراها خلال شهر آذار الماضي وآلية تنفيذها بالسرعة الممكنة، وفي ضوء المشاورات التي عقدت بين البنوك والبنك المركزي فان البنوك تعلن التزامها بتخفيض أسعار الفوائد على مختلف التسهيلات القائمة وعلى النحو التالي:

أولًا: تخفيض أسعار الفوائد على تسهيلات الأفراد وعملاء التجزئة بما مجموعه 1.5% في نهاية شهر نيسان 2020، وبغض النظر عن موعد اعادة تسعير تلك التسهيلات الدوري المنصوص عليه في عقود الائتمان

ثانيا: تخفيض أسعار الفوائد على تسهيلات الشركات الصغرى والمتوسطة بما مجموعه 1.5 % في نهاية الشهر الحالي ولا يشمل ذلك برامج التمويل المقدمة بأسعار تفضيلية من البنك المركزي.

ثالثًا: تخفيض أسعار الفائدة لأفضل العملاء بما مجموعه 1 % اعتباراً من نهاية شهر نيسان 2020.

كما بين اليان أن هذه القرارات انسجاماً مع المبادرات المختلفة التي قامت بها البنوك لدعم الجهد الوطني في احتواء الآثار السلبية لفايروس كورونا. وأكد البيان على البنوك ستقوم بإعلام عملائها بتفاصيل هذا التخفيض على أسعار الفوائد، وأشار أن البنوك تؤكد استمرارها بتقديم الدعم للقطاعات الاقتصادية المختلفة بما في ذلك من خلال البرامج التي أطلقها البنك المركزي لهذه الغاية ومنها برنامج دعم القطاعات الاقتصادية البالغ 1.2 مليار دينار والبرنامج الأخير لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة البالغ حجمه 500 مليون دينار.

عضوية رئيس جمعية البنوك في المجلس الاستشاري للسياسات الاقتصادية

تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، قرر دولة رئيس الوزراء بتاريخ 15 نيسان 2020 تشكيل المجلس الاستشاري للسياسات الاقتصادية، والذي يضم في عضويته 26 عضواً من بينهم رئيس مجلس ادارة جمعية البنوك السيد هاني القاضي. ويهدف المجلس لتقديم الرأي والمشورة حول كل ما يعرضه رئيس الوزراء على المجلس في المواضيع الاقتصادية، بما فيها تقديم المشورة بتطوير تصور لتعافي الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط الطويل، والتحضير لمرحلة ما بعد الأزمة، ورفع التوصيات والمقترحات إلى مجلس الوزراء. هذا وعقد الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري للسياسات الاقتصادية بتاريخ 22 نيسان 2020 برئاسة رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز. وتم مناقشة آلية عمل المجلس والاولويات التي سيتم التركيز عليها لمساعدة القطاعات الاقتصادية على تجاوز تداعيات هذه المرحلة، واستثمار الفرص المتاحة للتعافي والمنعة الاقتصادية. وقد تم خلال الاجتماع الطلب من كل قطاع تقديم تصوراته لدعم الاقتصاد الأردني في مواجهة تداعيات جائحة كورونا في المدى القصير والمتوسط والطويل.

وقامت الجمعية بإعداد ورقة بعنوان "تصورات ومقترحات جمعية البنوك في الأردن لدعم الاقتصاد الأردني في مواجهة تداعيات جائحة كورونا في المدى القصير والمتوسط والطويل"، وتم تقديمها للمجلس الاستشاري للسياسات الاقتصادية وذلك بتاريخ 26 نيسان 2020. تضمنت الدراسة حقائق عن القطاع المصرفي الأردني وأهميته في الاقتصاد الوطني، بما في ذلك حجم القطاع وأهميته للاقتصاد الأردني، وأهم نقاط القوة في القطاع المصرفي، وحجم العمالة فيه، والانتشار الجغرافي له داخل وخارج الأردن، ودور القطاع في تصدير الخدمات المالية واستقطاب العملات الأجنبية، وفي تحقيق دخل لشريحة واسعة من المساهمين والمودعين، وربحية القطاع المصرفي وإسهاماته في الحصيلة الضريبية. كما بحثت الدراسة في الإجراءات الحالية والمتوسطة وطويلة الأجل المتعلقة بالقطاع المصرفي الأردني للتعامل مع أزمة جائحة كورونا.

كما شارك رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الاجتماع الثاني للمجلس الاستشاري للسياسات الاقتصادية والذي عقد برئاسة دولة رئيس الوزراء بتاريخ 4 أيار 2020. وناقش الاجتماع الثاني للمجلس اولويات عمل المجلس خلال الفترة المقبلة بالتركيز على دعم القطاعات الاقتصادية ومساعدتها على الخروج من الازمة الحالية التي تفرضها تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد. أشار رئيس الوزراء بهذا الصدد إلى ان المجلس سيعمل على مراجعة المقترحات الاولية التي تقدم بها ممثلو القطاع الخاص بشأن الاولويات التي سيتم التركيز عليها لمساعدة القطاعات الاقتصادية على تجاوز تداعيات هذه المرحلة، وايجاد مصفوفة اجراءات تتضمن اولويات عمل المرحلة المقبلة. واستمع المجلس إلى ايجاز قدمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن المقترحات والتوصيات المطلوبة لكل قطاع، وقرر تحويلها إلى اللجان الفرعية للمجلس لمناقشتها والوصول إلى مقترحات قابلة للتطبيق مع الأخذ بعين الاعتبار المحددات المالية والاقتصادية.

رئيس جمعية البنوك يشارك في اجتماع لمناقشة فكرة إنشاء صندوق للاستثمار في الشركات

شارك رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك هاني القاضي في الاجتماع الذي عقد بتاريخ 27 نيسان 2020 لبحث ومناقشة فكرة الحكومة والبنك المركزي وصندوق استثمار أموال الضمان لإنشاء صندوق للاستثمار في الشركات.

وتضمن المقترح انشاء صندوق استثماري برأس مال مقداره 500 مليون دينار تساهم فيه البنوك، وصندوق استثمار أموال الضمان، والحكومة الأردنية، وشركة ضمان القروض، وشركة إعادة تمويل الرهن العقاري، وجهات ومؤسسات وصناديق دولية ومحلية أخرى.

تعيين الدكتور ماهر المحروق مديراً عاماً لجمعية البنوك

أعلن رئيس جمعية البنوك في الأردن هاني القاضي أن مجلس إدارة الجمعية قرر تعيين الدكتور ماهر المحروق مديراً عاماً للجمعية اعتباراً من شهر أيلول 2020.

ويحمل المحروق درجة الدكتوراة في الاقتصاد من جامعة نيوكاسل في المملكة المتحدة، ويتمتع بخبرات علمية وعملية كبيرة في القطاعين العام والخاص، وقد شغل منصب مدير عام غرفة صناعة الأردن منذ عام 2010، كما عمل مديراً لمديرية السياسات والدراسات في وزارة التخطيط، إضافة إلى عمله في العديد من مؤسسات القطاع العام والخاص وعمله في مجال الاستشارات والتدريب مع العديد من المرسسات الرسمية، وإلى عضويته في العديد من الهيئات والمؤسسات.

مجلة البنوك تجري مقابلة مع معالي محافظ البنك المركزي الأردني

أكد محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز أن جلالة الملك عبدالله الثاني - حفظه الله ورعاه - أولى منذ توليه سلطاته الدستورية الشأن الاقتصادي اهتماماً كبيراً، وذلك بهدف تحسين مستوى معيشة المواطنين وتوفير فرص العمل للشباب وتعزيز البيئة الاستثمارية في المملكة، وذلك من خلال إيجاد نمط اقتصادي حديث مبني على الاعتماد على الذات وقادر على مواجهة التحديات والظروف الاستثنائية. وأشاد المحافظ، في مقابلة خاصة مع مجلة جمعية البنوك في الأردن، بالدور المهم الذي قامت به البنوك العاملة في المملكة خلال فترة الجائحة، وتعاونها المستمر ونهجها التشاركي في ترجمة الإجراءات والمبادرات التي أطلقها البنك المركزي، الأمر الذي أسهم بصورة واضحة في التخفيف على المواطنين والقطاعات الاقتصادية المتضررة.

وتطرق الدكتور فريز إلى جملة من الإجراءات التي نفذها البنك المركزي والتي امتازت بأنها استباقية ووقائية واحترازية، هدفت لتعزيز قدرة القطاعات الاقتصادية على مواجهة التداعيات السلبية لجائحة كورونا، بالإضافة إلى رفع منعة الاقتصاد الوطني.

وتوقع المحافظ أن يشهد الاقتصاد الوطني انكماشا اقتصاديا خلال هذا العام؛ يتراوح حول 3.0% والذي ينعكس عن فترات الإغلاق والحظر التي تم تطبيقها للحد من انتشار الوباء منذ بداية منتصف آذار 2020. وحول تأثير جائحة كورونا على أداء القطاع الخارجي،

وأكد د. فريز أن الجهاز المصرفي بالمملكة "سليم ومتين" وقادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من نسب كفاية رأس المال هي من بين الأعلى في منطقة الشرق الأوسط. كما استعرض المحافظ أبرز البيانات المالية للبنوك المرخصة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020.

تصريح لمدير عام جمعية البنوك يؤكد أن البنوك سباقة في اعتماد الخدمات المالية الرقمية

قال مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق إن البنوك كانت سباقة في اعتماد وإيصال الخدمات التكنولوجيا وعملية تسهيل الخدمات المالية الرقمية للعملاء. وأضاف المحروق في تصريح إلى أن البنوك الأردنية تعمل وفقا لغايتين رئيستين من خلال تقديم وتوفير خدمات مالية آمنة، إضافة الى تطوير الاستثمار في هذه الجزئية المهمة، مشيرا إلى أن الغاية الثانية تتعلق في التنافسية وتقديم خدمات مالية رقمية منافسة تسهم في الاستحواذ على ثقة العملاء ضمن خدمات مصرفية جاذبة. وفي سياق زيادة نسبة الشمول المالي وسرعة تطوره، بين أن عمليات الشمول المالي للعام 2020 ارتفعت الى أكثر من 50% من نسبة البالغين، مشيرا الى أن عدد المحافظ المالية تجاوزت مليونا و150 ألف محفظة. وأشار المحروق إلى أن خدمات الدفع الالكتروني ومن خلال نظام الدفع (إي فواتيركم) سجلت ارتفاعا في قيمة الفواتير التي المسددة إلكترونيا لتبلغ حوالي (5.5) مليار دينار خلال فترة الأشهر التسعة الأولى من العام 2020. ولفت إلى نظام الخدمات (اللاتلامسية) في عمليات الدفع بدون تلامس للبطاقة مع أجهزة الدفع باستخدام بطاقات البنك، موضحا أن هذا النظام يمكن العميل من الدفع من خلال أجهزة الدفع بدون تلامس فعلي بين البطاقة وأجهزة الدفع المتوفرة بمجرد اقتراب البطاقة من أجهزة الدفع دون الحاجة إلى استخدام الرقم السري الخاص في البطاقة.

وقال إن الاقتصاد الرقمي هدف استراتيجي وخيار ملح وصولا إلى اقتصاد مرن وشامل ورقمي كامل، لافتا إلى قوة الإمكانيات التكنولوجية في تسهيل وتحسين أداء العمليات الاقتصادية في كافة القطاعات. ولفت الى أن أهمية الاقتصاد الرقمي تبرز أكثر وضوحا وتأثيرا في ظل ما فرضته جائحة كورونا من تحديات عميقة أثرت على الاقتصاد الوطني، إلى التزام الأردن في التوصيات الدولية والمحلية الخاصة بالتباعد الاجتماعي والعمل المرن، وتبسيط الإجراءات على المواطنين. ورأى في زيادة الشمول المالي ضرورة في تعزيز البنية التحتية المالية الرقمية في الأردن نحو اقتصاد أردني رقمي بالكامل، مشيرا إلى دور الخدمات المالية والرقمية في المساعدة وإمكانية التعافي السريع من الآثار الاقتصادية.

مدير عام الجمعية يتحدث في لقاء صحفي مع صحيفة الرأي عن أهم المؤشرات المصرفية

قال مدير عام جمعية البنوك في حديث إلى صحيفة "الرأي" أن إجمالي موجودات البنوك بلغ حوالي 55.27 مليار دينار في نهاية شهر آب من العام 2020، لافتا إلى أن رصيد السندات والأذونات الحكومية لدى الجهاز المصرفي الأردني سجل 7.56 مليار دينار وهو ما يشكل 13.68% من إجمالي موجودات البنوك. وقال أن البنوك أحد مصادر تمويل الحكومة من خلال استثمارها في أذونات وسندات الخزينة، مشيرا إلى أن الدين الداخلي من المصادر البنكية شكل ما نسبته 42.56% من الدين الداخلي للحكومة المركزية في نهاية النصف الأول من عام 2020.

وذكر انه رصيد السندات والأذونات الحكومية لدى الجهاز المصرفي الأردني بلغ حوالي 7.56 مليار دينار في نهاية شهر آب. وفيما يتعلق بأسعار الفائدة على السندات، بين المحروق أنها تتفاوت حسب تاريخ إصدار السند، وسعر الفائدة السائد في السوق وقت الإصدار، وبحسب فترة استحقاق السند. وأضاف أنه كلما كان السند أطول أجلاً كان سعر الفائدة عليه أعلى، مشيرا إلى أن سعر الفائدة السائد في السوق وقت إصدار السند يعتبر من المحددات الرئيسية، وتابع إذا كانت أسعار الفائدة في السوق (المحلي والعالمي) مرتفعة، تكون أسعار الفائدة على السند أعلى.

واشار مدير عام الجمعية إلى أن التمويل المقدم للحكومة من قبل الجهاز المصرفي لا يشكل مزاحمة للقطاع الخاص في الحصول على التمويل، حيث أن السيولة المتوفرة في القطاع المصرفي تعتبر مرتفعة، مشيرا الى أن السيولة تتجاوز 2.87 مليار دينار في نهاية تشرين الأول 2020. ولفت إلى إن البنك المركزي الأردني ومن خلال إدارته للسيولة النقدية لدى الجهاز المصرفي الأردني يحرص وبشكلٍ مستمر على توفير الأحجام المناسبة من الأموال القابلة للإقراض لكافة القطاعات الاقتصادية سواءٌ كانت للحكومة أو القطاع الخاص.مشيراً أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة للقطاع الخاص نمت بنسبة 6.1% خلال الاشهر الثمانية الأولى من العام 2020 أو ما مقداره 1460 مليون دينار.

وحول أهمية الاستثمار في سندات وأذونات الخزينة في دعم التنمية وتحقيق مكاسب لبنوك، قال مدير الجمعية إن توفر

التمويل من شأنه أن يولد النمو الاقتصادي ويدعم التنمية، لافتا إلى ان هذا النوع من الاستثمارات يموّل أهداف التنمية المستدامة. وبين أن سندات وأذونات الخزينة تعد مصدراً رئيسياً للحكومة للحصول على التمويل اللازم لها، حيث أن توفر هذا المصدر التمويلي يمكن الحكومة من تغطية جانب كبير من عجز الموازنة، كما يمكّنها من تغطية نفقاتها العامة بشقيها الجارية والرأسمالية، ومن تنفيذ أهدافها التنموية المختلفة. وقال المحروق إن سندات الحكومة تتميز بصفتها مصدر مستمر للحصول على التمويل حيث عادةً ما تقوم الحكومة بإطفاء السندات المستحقة من خلال إصدار سندات جديدة مكانها، مشيرا إلى أن الحكومة أصدرت خلال عام 2019 سندات وأذونات جديدة بقيمة 5.8 مليار دينار، وأطفأت 4.0 مليار دينار.

وأوضح أن السندات الحكومية تتميز بآجال أطول تصل حتى 15 سنة، وهو ما يتيح للحكومة أكبر قدر من الاستغلال لتلك الأموال ويمكنها من استخدامها لتمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية الكبيرة وطويلة الأجل، ويعطيها فرصة أطول لتسديدها. واستدرك أن الحكم على مدى دور هذا المصدر التمويلي في دعم التنمية يبقى مرهوناً بكيفية استغلال الحكومة للأموال المتأتية من السندات، لافتا إلى أن استخدامها في مشاريع رأسمالية وتنموية ذات أثر له دور كبير في إحداث التنمية المطلوبة، بينما أن توجيهها للإنفاق الجاري سيحقق مساهمة محدودة جداً. في السياق ذاته اعتبر مدير الجمعية أن الاستثمار في سندات وأذونات الخزينة مهم للبنوك بصفة عامة للعديد من الاعتبارات وأهمها المحافظة على مستوى مخاطر متوازن للمحفظة الائتمانية للبنك، منوها الى أن السندات الحكومية تصنف بأنها خالية من المخاطر، وهو الأمر الذي يحقق التنويع الجيد والمتوازن في محفظة البنوك.

د. إصدارات جمعية البنوك خلال عام 2020

قامت جمعية البنوك في الأردن خلال عام 2020 بإصدار التقارير والدراسات التالية:

النشرة المصرفية الشهرية:

قامت جمعية البنوك واعتباراً من شهر كانون الثاني 2020 بإصدار نشرة مصرفية شهرية تتضمن أبرز المؤشرات الاقتصادية والمصرفية بطريقة عرض جديدة، وتلقي الضوء على أهم مبادرات وأدوار القطاع المصرفي الأردني، وخصوصاً خلال جائحة كورونا.

تقرير أبرز التطورات المصرفية في الأردن خلال عام 2019:

اصدرت جمعية البنوك تقرير "أبرز التطورات المصرفية في الأردن خلال عام 2019"، والذي يحتوي على مجموعة واسعة من البيانات والمعلومات والمؤشرات المصرفية التي تخص البنوك العاملة في الأردن خلال عام 2019 على المستوى الإجمالي أو على المستوى الإفرادي. وتضمن التقرير على خلاصة بأهم التطورات المصرفية الأردنية خلال عام 2019، وناقش الانتشار المصرفي للبنوك العاملة في المملكة، كما تناول أهم مؤشرات البنوك المدرجة في بورصة عمان، وسلط الضوء على موضوع تقاص الشيكات، وبحث في هيكل أسعار الفوائد في الأردن. كما تناول التقرير تحليل الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام 2019، واستعرض أهم الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك العاملة في الأردن بإدخالها خلال العام 2019، إضافة لاستعراض بعض مؤشرات الموارد البشرية في البنوك.

التقرير السنوي الواحد والأربعين لجمعية البنوك:

أصدرت الجمعية في شهر أيار 2020 التقرير السنوي الواحد والأربعون للجمعية عن عام 2019، والذي تضمن عرضاً للتطورات الاقتصادية على المستوى العالمي والمحلي، واستعرض أهم التطورات النقدية والمصرفية في الأردن، كما تناول أبرز نشاطات وأعمال الجمعية، إضافة للبيانات المالية للجمعية لعام 2019.

سلسلة كراسات الجمعية:

كراسة الاداء المقارن للبنوك العاملة في الاردن خلال عامي 2018 و2019:

اصدرت جمعية البنوك في الاردن كراسة الاداء المقارن للبنوك العاملة في الاردن خلال عامي 2018و2019 والتي لخصت مجمل التطورات التي شهدتها البنوك في الأردن خلال عام 2019 مقارنةً مع العام السابق، بما في ذلك تطور البنود الرئيسية في قائمة المركز المالي، وأهم بنود قائمة الدخل، وأهم مقاييس الربحية، وأهم مؤشرات المتانة المالية، ومؤشرات التفرع المصرفي للبنوك في الأردن، إضافة لتطور وتوزيع الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام 2019 مقارنةً مع عام 2018.

كراسة تقييم اليات الانتقال من اسعار الفائدة الى النمو الاقتصادي في الأردن:

اصدرت جمعية البنوك دراسة حول تقييم اليات الانتقال من اسعار الفائدة الى النمو الاقتصادي في الأردن، والتي بحثت في مدى فعالية قناة الائتمان كآلية لانتقال تأثير التغير في أسعار الفوائد إلى النمو الاقتصادي، بالاعتماد على بيانات ربعية للفترة 2000-2019. وتوصلت الدراسة إلى ما يثبت وجود آلية انتقال مهمة من أدوات السياسة النقدية إلى أسعار الفائدة السوقية، ومن أسعار الفائدة السوقية إلى النمو الاقتصادي. كما أكدت النتائج على فاعلية قناة الائتمان ودورها في عكس تأثير أسعار الفائدة على النمو الاقتصادي حيث كان للنمو في التسهيلات الائتمانية أو في تسهيلات القطاع الخاص قبل ثلاثة أرباع السنة تأثير موجب ومهم على النمو الاقتصادي.

دراسة حول التعامل بالشيكات في الأردن:

أعدت جمعية البنوك دراسة حول "التعامل بالشيكات في الأردن" والتي بحثت فيها حجم التعامل بالشيكات ونسبة الشيكات المعادة وتطوراتها خلال العام 2020 مقارنةً مع السنوات السابقة ومع مجموعة من الدول العربية. وبينت الدراسة بأن حجم الشيكات الآجلة يصل إلى 76% من إجمالي عدد الشيكات المتداولة في الأردن، والتي تعتبر نسبة مرتفعة ولها أبعاد ومخاطر مهمة لا يمكن التغاضي عنها. كما ناقشت الدراسة أهم أسباب رجوع الشيكات، ومخاطر الشيكات الآجلة على البنوك، كما قدمت الدراسة مجموعة من الآليات المقترحة للحد من ظاهرة الشيكات الآجلة.

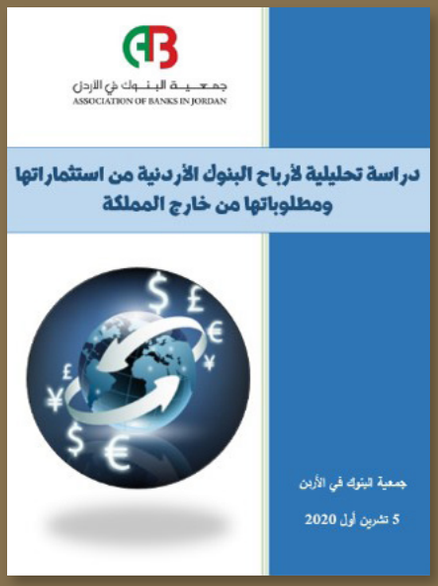

دراسة تحليلية لأرباح البنوك الأردنية من استثماراتها ومطلوباتها من خارج المملكة:

أعدت جمعية البنوك "دراسة تحليلية لأرباح البنوك الأردنية من استثماراتها ومطلوباتها من خارج المملكة" والتي استهدفت تحليل حجم وأهمية مصادر واستخدامات أموال البنوك الأردنية من خارج المملكة. وقد ركزت الدراسة بشكلٍ أساسي على أربعة محاور أساسية هي استثمارات البنوك الأردنية خارج الأردن والإيرادات المتأتية عنها، مساهمات غير الأردنيين في أسهم البنوك الأردنية، ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية من خارج الأردن وأهميتها للبنوك وللاقتصاد الأردني ككل. وتحليل أرباح البنوك الأردنية بالعملات الأجنبية من استثماراتها ومطلوباتها من خارج المملكة لعامي 2018 و2019.

تصورات ومقترحات جمعية البنوك لدعم الاقتصاد الأردني في مواجهة تداعيات جائحة كورونا في المدى القصير والمتوسط والطويل:

قامت الجمعية بإعداد ورقة بعنوان "تصورات ومقترحات جمعية البنوك في الأردن لدعم الاقتصاد الأردني في مواجهة تداعيات جائحة كورونا في المدى القصير والمتوسط والطويل"، وتم تقديمها للمجلس الاستشاري للسياسات الاقتصادية وذلك بتاريخ 26 نيسان 2020. تضمنت الدراسة حقائق عن القطاع المصرفي الأردني وأهميته في الاقتصاد الوطني، بما في ذلك حجم القطاع وأهميته للاقتصاد الأردني، وأهم نقاط القوة في القطاع المصرفي، وحجم العمالة فيه، والانتشار الجغرافي له داخل وخارج الأردن، ودور القطاع في تصدير الخدمات المالية واستقطاب العملات الأجنبية، وفي تحقيق دخل لشريحة واسعة من المساهمين والمودعين، وربحية القطاع المصرفي وإسهاماته في الحصيلة الضريبية. كما بحثت الدراسة في الإجراءات الحالية والمتوسطة وطويلة الأجل المتعلقة بالقطاع المصرفي الأردني للتعامل مع أزمة جائحة كورونا.

إصدار نسختين من دراسة "الآثار المتوقعة لجائحة كورونا على الاقتصاد الأردني وأهم المبادرات والحزم التحفيزية المتخذة ودور القطاع المصرفي":

أصدرت الجمعية في شهري نيسان وأيار 2020 دراسة حول "الآثار المتوقعة لجائحة كورونا على الاقتصاد الأردني وأهم المبادرات والحزم التحفيزية المتخذة ودور القطاع المصرفي"، لتعكس آخر البيانات والمعلومات المتوفرة، وتم توزيعها على البنوك. بحثت الدراسة في تطورات وتوقعات الجانب الصحي لجائحة كورونا على الأردن، وآفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي، وآفاق الاقتصاد الأردني في ظل جائحة كورونا بما في ذلك تحليل الأثر على أهم بنود ميزان المدفوعات (الميزان التجاري، العائدات السياحية، حوالات العاملين، المنح الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر)، وتحليل الأثر على المالية العامة وعلى الناتج المحلي الإجمالي. كما بحثت الدراسة في أهم الحزم التحفيزية والمبادرات الهادفة للتخفيف من التبعات الاقتصادية للجائحة بالمقارنة مع تجارب الدول الأخرى، وفي دور البنوك في التخفيف من التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد الأردني.

إصدارات مجلة البنوك في الأردن:

أصدرت الجمعية خلال عام 2020 ثلاثة أعداد من مجلة البنوك في الأردن وذلك في شباط، وتموز، وتشرين الثاني 2020.

دراسات بالتعاون مع جهات خارجية:

تقرير "نظرة إلى الآثار الكمية والنوعية لجائحة COVID-19 على الاقتصاد الأردني" من خلال (Arab Advisor Group) في شهر نيسان 2020:

قامت جمعية البنوك في الأردن بتكليف (Arab Advisor Group) لإعداد دراسة "نظرة إلى الآثار الكمية والنوعية لجائحة COVID-19 على الاقتصاد الأردني" (Qualitative and Quantitative Insights on the Impact of COVID-19 on the Jordanian Economy). وهدفت الدراسة للتقييم الآثار الكمية والنوعية للجائحة على مختلف قطاعات الاقتصاد الأردني. وتضمنت الدراسة مقابلات متعمقة مع مشاركين من مختلف قطاعات الاقتصاد الأردني والإجابة على مجموعة من الأسئلة.

إصدار تقرير بعنوان "المراقب المالي Financial Monitor":

قامت جمعية البنوك في الأردن بتكليف (IPSOS) لإعداد دراسة المراقب المالي (Financial Monitor)، وهي أول دراسة مسحية عن الاتجاهات المالية في الأردن. وهدفت الدراسة لتوفير فهماً شاملاً عن الصناعة المالية في الأردن من حيث دخل الأردنيين، وعادات الإنفاق، وسلوك الادخار والاستثمار. إضافة لبحث المنتجات المالية الموجودة لدى السكان الذين لديهم تعاملات مع البنوك مثل القروض وبطاقات الائتمان. كما حددت الدراسة أهم العوائق أمام الشمول المالي للأردنيين الذين ليس لديهم تعاملات مع البنوك، وسلطت الضوء على فرص سد الفجوة. وقيمت الدراسة وعي الأردنيين واستخدامهم واتجاهاتهم تجاه الخدمات المالية غير التقليدية بالإضافة إلى العوامل المحفزة والعقبات التي تعترض ذلك في المستقبل.

4

الفصل الرابع

البيانات المالية للجمعية وتقرير مدقق الحسابات لعام **2020**

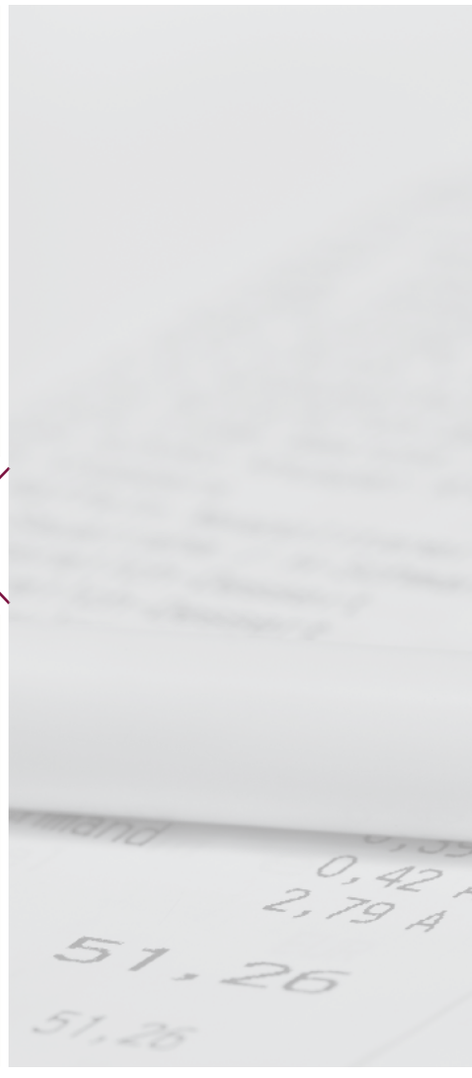

جمعية البنوك في الأردن - القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة أعضاء جمعية البنوك في الأردن جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية

الـرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لجمعية البنوك في الاردن (الجمعية) والتي تتكون من قائمة الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وقائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للجمعية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لنظام الجمعية والسياسات المحاسبية المتبعة الواردة في إيضاح رقم (٢) حول القوائم المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الجمعية وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية و ملائمة و توفر أساساً لإبداء الرأي.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لنظام الجمعية والسياسات المحاسبية الواردة المتبعة في إيضاح رقم (٢) حول القوائم المالية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للجمعية.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة إن التدقيق الذي يجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائما خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية .

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، و كذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، و تصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الراي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للجمعية.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.

- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الجمعية على الاستمرار. و اذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الجمعية في اعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

إرنست ويونغ / الأردن
أسامة فايز شخاترة
ترخيص رقم ١٠٧٩

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
٣ اذار ٢٠٢١

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)
قائمة الموجودات والمطلوبات
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

	إيضاحات	٢٠٢٠	٢٠١٩
		دينار	دينار
الموجودات			
موجودات غير متداولة -			
ممتلكات ومعدات	٣	١ر٨٨٠ر٦٩١	١ر٧٠٨ر٣٠٥
موجودات متداولة -			
ذمم وأرصدة مدينة أخرى	٤	٥٧ر٣١٨	١٤ر٦٤٠
نقد وأرصدة لدى البنوك	٥	١ر٢١٥ر١١٧	١ر٧٠٧ر٧٣٩
مجموع الموجودات		١ر٢٧٢ر٤٣٥	١ر٧٢٢ر٣٧٩
		٣ر١٥٣ر١٢٦	٣ر٤٣٠ر٦٨٤
حقوق الجمعية والمطلوبات			
حقوق الجمعية -			
الوفر المتراكم	٦	٣ر٠٩٨ر٩٣٥	٣ر٢٧٠ر٨٥١
المطلوبات -			
مطلوبات غير متداولة -			
مخصص تعويض نهاية الخدمة	٧	-	٧٨ر١٨٠
مطلوبات متداولة -			
مصاريف مستحقة		-	٦٨٥
ذمم دائنة		٤٩ر٨٢٣	٧٠ر٠٥٠
أمانات للغير	٨	٤ر٣٦٨	١٠ر٩١٨
		٥٤ر١٩١	٨١ر٦٥٣
مجموع حقوق الجمعية والمطلوبات		٣ر١٥٣ر١٢٦	٣ر٤٣٠ر٦٨٤

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١١ جزءا من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)
قائمة الإيرادات والمصروفات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

	إيضاحات	٢٠٢٠	٢٠١٩
		دينـار	دينـار
الإيرادات -			
رسوم اشتراك الأعضاء		١ر١٢١ر٤٦١	١ر١٣٣ر٠٣٢
إيراد مجلة البنوك		٣١ر٦٥٧	٤٥ر٩٧١
إيراد دورات تدريبية وندوات وقاعات		-	١٩ر١٥٠
إيراد فوائد بنكية		٥٠ر٦٩٧	٧٦ر١٨٩
الفائض من امانات للغير	٨	-	٧٠ر٠٠٠
أرباح إستبعاد ممتلكات ومعدات		٢ر١٣٢	١١ر١٨٦
إجمالي الإيرادات		١ر٢٠٥ر٩٤٧	١ر٣٥٥ر٥٢٨
المصاريف -			
مصاريف مجلة البنوك	٩	(٢٨ر٨٥١)	(٦٥ر٠٧٦)
مصاريف دورات تدريبية وندوات		(٣٨ر٥٩٤)	(٢٧ر٨٠٧)
مصاريف إدارية	١٠	(١ر٣١٠ر٤١٨)	(١ر٢٧٦ر٨٥٠)
إجمالي المصاريف		(١ر٣٧٧ر٨٦٣)	(١ر٣٦٩ر٧٣٣)
(العجز) الوفر في الإيرادات عن المصروفات للسنة		(١٧١ر٩١٦)	(١٤ر٢٠٥)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١١ جزءا من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

	إيضاحات	٢٠٢٠	٢٠١٩
		دينار	دينار
الأنشطة التشغيلية			
العجز في الإيرادات عن المصروفات للسنة		(١٧١ر٩١٦)	(١٤ر٢٠٥)
تعديلات -			
استهلاكات	٣	١٠٦ر١٦١	٨٨ر٠٠٥
إيراد فوائد بنكية		(٥٠ر٦٩٧)	(٧٦ر١٨٩)
أرباح استبعاد ممتلكات ومعدات		(٢ر١٣٢)	(١١ر١٨٦)
مصروف مخصص تعويض نهاية الخدمة	٧	٢٨ر٣٦٦	٩ر٢٤٦
تغيرات رأس المال العامل -			
ذمم وأرصدة مدينة أخرى		(٤٢ر٦٧٨)	٧ر٨٧٦
مصاريف مستحقة		(٦٨٥)	٣٢٦
ذمم دائنة		(٢٠ر٢٢٧)	٦١ر٢١٧
المدفوع من مخصص تعويض نهاية الخدمة	٧	(١٠٦ر٥٤٦)	-
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) من الأنشطة التشغيلية		(٢٦٠ر٣٥٤)	٦٥ر٠٩٠
الأنشطة الإستثمارية			
فوائد بنكية مقبوضة		٥٠ر٦٩٧	٨٣ر٢٨٦
شراء ممتلكات ومعدات ودفعات مقدمة لموردين	٣	(٣١٢ر١٦٦)	(٣١٨ر٥٨٠)
المتحصل من استبعاد ممتلكات ومعدات		٣٥ر٧٥١	١١ر١٨٦
صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(٢٢٥ر٧١٨)	(٢٢٤ر١٠٨)
صافي النقص في النقد وما في حكمه		(٤٨٦ر٠٧٢)	(١٥٩ر٠١٨)
النقد وما في حكمه كما في أول كانون الثاني		١ر٦٩٦ر٨٢١	١ر٨٥٥ر٨٣٩
النقد وما في حكمه كما في ٣١ كانون الأول	٥	١ر٢١٠ر٧٤٩	١ر٦٩٦ر٨٢١

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١١ جزءا من هذه القوائم المالية

جمعية البنوك في الأردن - (جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)
إيضاحات حول القوائم المالية
٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

(١) عـام

تم تسجيل جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩٧٨ كجمعية عادية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ والمعدلة رقم (٩) لسنة ١٩٧١. بعد اصدار قانون البنوك رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠ اصبحت الجمعية مؤسسة بمقتضى احكام قانون البنوك وفقا لنص المادة (٩٥) منه، حيث أصدر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ اذار ٢٠٠٥ نظام "جمعية البنوك "رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٥ ونشر في الجريدة الرسمية العدد ٤٧٠٧ الصادر بتاريخ ١٦ ايار ٢٠٠٥. وتهدف الجمعية إلى الإرتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال ما يلي:

١- رعاية مصالح الاعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقا لمنفعتهم المشتركة.

٢- تطوير اساليب اداء الخدمات المصرفية وتحديثها.

٣- ترسيخ مفاهيم العمل المصرفي واعرافه واتباع نظم واجراءات موحده لهذه الغاية.

(٢-١) أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لنظام الجمعية والسياسات المحاسبية المتبعة الواردة أدناه، ووفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية.

إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للجمعية.

(٢-٢) أهم السياسات المحاسبية

ممتلكات ومعدات -

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة عند الشراء أو بالقيمة العادلة بتاريخ التبرع في حال كونها متبرع بها. يتم إستهلاك الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت وفقاً لعمرها الإنتاجي المتوقع حسب النسب السنوية التالية:

	٪
مبنى الجمعية	٢
أجهزة ومعدات	٢٠
الأثاث والديكور	١٠
سـيـــــارات	١٥

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها ويسجل قيمة التدني في قائمة الإيرادات والمصروفات.

النقد وما في حكمه -

لغرض قائمة التدفقات النقدية فإن النقد وما في حكمه يشتمل على النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك بعد تنزيل البنوك الدائنة.

الإيرادات -

يتم الاعتراف بايرادات رسوم الاشتراك السنوي للأعضاء وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

يتم الاعتراف بإيرادات مجلة البنوك عند قبضها.

يتم الاعتراف بالإيرادات الأخرى وفقاً للأساس النقدي.

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

مخصصات -

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الجمعية التزام (قانوني أو فعلي) ناتج عن حدث سابق، وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ذمم دائنة ومستحقات -

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

تعويض نهاية الخدمة -

يتم احتساب تعويض نهاية الخدمة بموجب عقد العمل بما يعادل راتب شهر عن كل سنة بعد خصم مساهمة الجمعية في الضمان الاجتماعي.

المساهمة في صندوق الادخار -

يتم احتساب المساهمة وفقاً لتعليمات صندوق الادخار بما يعادل ١٠٪ من الراتب الأساسي مضاف اليه العلاوات العائلية.

قرر مجلس الإدارة في جلسته رقم (١) لعام ٢٠٢٠ وقف العمل بصندوق الادخار ابتداء من ١ كانون الثاني ٢٠٢٠ وتوزيعه على الموظفين.

المصاريف -

يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

ضريبة الدخل -

إن الجمعية معفاة من ضريبة الدخل حسب قانون الضريبة رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ وقانون ضريبة الدخل رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨.

(٣) ممتلكات ومعدات

	أرض الجمعية	مبنى الجمعية	أجهزة ومعدات	أثاث وديكور وتحسينات	سيارات	المجموع
٢٠٢٠ -						
الكلفة -	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢٠	٣٢٦ر٤٧٧	١ر٦٦٥ر٤١٣	٣٩٠ر٨٢٥	٣٤٨ر٥١٠	٨٤ر٩١٠	٢ر٧١٧ر١٣٥
الإضافات خلال السنة	-	٥٨ر٥٨٥	٨ر٧١١	١٨٤ر٩٧٠	٥٩ر٩٠٠	٣١٢ر١٦٦
المحول من دفعات مقدمة للموردين	-	١٠٠ر٠٠٠	٧٠ر٦٤٨	-	-	١٧٠ر٦٤٨
الاستبعادات	-	-	(١٩٥ر٣٨٤)	(٢١٠ر٤٧٣)	(٥٨ر٠٠٠)	(٤٦٣ر٨٥٧)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٣٢٦ر٤٧٧	١ر٧٢٤ر٩٩٨	٢٧٤ر٨٠٠	٣٢٣ر٠٠٧	٨٦ر٨١٠	٢ر٧٣٦ر٠٩٢
الاستهلاك المتراكم -						
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢٠	-	٦٨٥ر٢٠٥	٢٤٠ر١٠٦	٢٢٥ر٩٠٢	٢٨ر٢٦٥	١ر١٧٩ر٤٧٨
الاستهلاك للسنة	-	٣١ر١٤٨	٤٤ر٩٥٦	١٧ر٢٣٧	١٢ر٨٢٠	١٠٦ر١٦١
الاستبعادات	-	-	(١٩٥ر٠٠٤)	(٢٠٢ر٧٣٨)	(٣٢ر٤٩٦)	(٤٣٠ر٢٣٨)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	-	٧١٦ر٣٥٣	٩٠ر٠٥٨	٤٠ر٤٠١	٨ر٥٨٩	٨٥٥ر٤٠١
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٣٢٦ر٤٧٧	١ر٠٠٨ر٦٤٥	١٨٤ر٧٤٢	٢٨٢ر٦٠٦	٧٨ر٢٢١	١ر٨٨٠ر٦٩١
٢٠١٩ -						
الكلفة -						
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠١٩	٣٢٦ر٤٧٧	١ر٦٦٥ر٤١٣	٣٤٧ر٧١٣	٢٧٠ر٦٠٠	٨٥ر٧٨٠	٢ر٥٩٦ر٩٨٣
الإضافات	-	-	٤٣ر١١٢	٧٧ر٩١٠	٢٦ر٩١٠	١٤٧ر٩٣٢
الاستبعادات	-	-	-	-	(٢٧ر٧٨٠)	(٢٧ر٧٨٠)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣٢٦ر٤٧٧	١ر٦٦٥ر٤١٣	٣٩٠ر٨٢٥	٣٤٨ر٥١٠	٨٤ر٩١٠	٢ر٧١٧ر١٣٥
يضاف: دفعات مقدمة للموردين	-	-	-	١٧٠ر٦٤٨	-	١٧٠ر٦٤٨
	٣٢٦ر٤٧٧	١ر٦٦٥ر٤١٣	٣٩٠ر٨٢٥	٥١٩ر١٥٨	٨٤ر٩١٠	٢ر٨٨٧ر٧٨٣
الاستهلاك المتراكم -						
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠١٩	-	٦٥٤ر٠٥٧	٢٠٢ر٩٩٣	٢١٦ر٧٩٠	٤٥ر٤١٣	١ر١١٩ر٢٥٣
الاستهلاك للسنة	-	٣١ر١٤٨	٣٧ر١١٣	٩ر١١٢	١٠ر٦٣٢	٨٨ر٠٠٥
الاستبعادات	-	-	-	-	(٢٧ر٧٨٠)	(٢٧ر٧٨٠)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	-	٦٨٥ر٢٠٥	٢٤٠ر١٠٦	٢٢٥ر٩٠٢	٢٨ر٢٦٥	١ر١٧٩ر٤٧٨
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣٢٦ر٤٧٧	٨٨١ر٢٠٨	١٥٠ر٧١٩	٢٩٣ر٢٥٦	٥٦ر٦٤٥	١ر٧٠٨ر٣٠٥

(٤) ذمم وأرصدة مدينة أخرى

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
ذمم مدينة	٤٦ر٧٢٧	٥ر١٥٤
مصاريف مدفوعة مقدماً	٩ر١٥٩	٨ر٠٥٤
تأمينات مستردة	١ر٤٣٢	١ر٤٣٢
	٥٧ر٣١٨	١٤ر٦٤٠

(٥) النقد وما في حكمه

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
نقد في الصندوق	١ر٥٠٠	١ر٥٠٠
حسابات جارية	٢٦ر٤١٣	٣ر٥٤٨
ودائع لدى البنوك*	١ر١٨٧ر٢٠٤	١ر٧٠٢ر٦٩١
ينزل: حساب أمانات صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة ومؤتمر الشمول المالي (إيضاح ٨)	(٤ر٣٦٨)	(١٠ر٩١٨)
	١ر٢١٠ر٧٤٩	١ر٦٩٦ر٨٢١

* تتضمن حسابات الودائع لدى البنوك ما يلي:

- وديعة سنوية لدى البنك التجاري الأردني بمبلغ ٦٥٣ر٤٤٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (٢٠١٩: ١ر٣٦٥ر٧٣٥ دينار)، تحمل سعر فائدة ٤,١٢٥ ٪ سنوياً (٢٠١٩: ٥,١٦٣ ٪).
- وديعة شهرية لدى البنك العربي بمبلغ ٥٨٨ر٧٨٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (٢٠١٩: ٣٠٨ر٢٩٦ دينار)، تحمل سعر فائدة ١,٢٥ ٪ (٢٠١٩: ٢,٥ ٪).
- وديعة شهرية لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل بمبلغ ٢٩ر٠٦٩ دينار (٢٠١٩: ٢٨ر٦٦٠ دينار) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ بسعر فائدة ١,٥ ٪ (٢٠١٩: ١,٧ ٪).

(٦) الوفر المتراكم

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	٣ر٢٧٠ر٨٥١	٣ر٢٨٥ر٠٥٦
العجز في الإيرادات عن المصروفات	(١٧١ر٩١٦)	(١٤ر٢٠٥)
رصيد نهاية السنة	٣ر٠٩٨ر٩٣٥	٣ر٢٧٠ر٨٥١

(٧) مخصص تعويض نهاية الخدمة

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	٧٨ر١٨٠	٦٨ر٩٣٤
مصروف مخصص تعويض نهاية الخدمة	٢٨ر٣٦٦	٩ر٢٤٦
المدفوع خلال السنة	(١٠٦ر٥٤٦)	-
رصيد نهاية السنة	-	٧٨ر١٨٠

(٨) أمانات للغير

يمثل هذا البند ما يلي:

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
أمانات صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة للمنح الدراسية*	٣ر٩٠٧	١٠ر٤٥٧
أمانات مؤتمر الشمول المالي**	٤٦١	٤٦١
	٤ر٣٦٨	١٠ر٩١٨

* يمثل هذا البند مساهمات البنوك الأعضاء في جمعية البنوك في الأردن في صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة للمنح الدراسية، حيث قامت الجمعية نيابة عن البنوك خلال عام ٢٠١٥ بتوقيع اتفاقية مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتوفير ٥٢ منحة دراسية ولمرة واحدة للطلبة الأردنيين الملتحقين في الجامعات الأردنية الرسمية. وافق مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣ أيلول ٢٠١٩ على عكس جزء من رصيد امانات المنح الدراسية بعد ان تم التأكد من تقديم جميع المنح حسب الاتفاق المبرم مع وزارة التعليم العالي.

فيما يلي الحركة على هذا البند.

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	١٠ر٤٥٧	١٤٧ر٠٢٨
المبالغ المدفوعة	(٦ر٥٥٠)	(٦٦ر٥٧١)
المعكوس الى إيرادات الجمعية	-	(٧٠ر٠٠٠)
رصيد نهاية السنة	٣ر٩٠٧	١٠ر٤٥٧

(٩) مصروف مجلة البنوك

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
مكافآت	١٥ر٧٨١	١٥ر٣٥٠
طباعة	١٣ر٠٧٠	٤٩ر١٩٠
أخرى	-	٥٣٦
	٢٨ر٨٥١	٦٥ر٠٧٦

(١٠) مصاريف إدارية

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
رواتب وأجور ومكافآت	٥٧٠ر٦١٨	٤٠٦ر٩٦٦
دعاية واعلانات	٢٥٧ر٩٤٢	٢١٢ر٢٠٩
استهلاكات	١٠٦ر١٦١	٨٨ر٠٠٥
أتعاب مهنية واستشارات	١٠٠ر٥٨٠	٩٣ر٦٠٦
المساهمة في الضمان الاجتماعي	٥٣ر٧٦١	٤٤ر٥٨٦
مصاريف طبية	٤٢ر٥٨٣	٣٣ر٠٠٢
مصروف تعويض نهاية الخدمة	٢٨ر٣٦٦	٩ر٢٤٧
اتصالات وانترنت	٢٣ر٥٩٩	٢١ر٨٥٠
أمن ونظافة	٢٢ر٠٣٦	٢١ر١٦٨
طباعة وقرطاسية	٢٠ر٣٩٥	٤٤ر١٩٣
مصاريف صيانة وسيارات	١٥ر٧١٧	١٦ر٨٦١
ضيافة	١٢ر٩٠٦	١٢ر٤٠٣
مياه وكهرباء	٨ر٠٥٩	٩ر٠٢٤
ضريبة مسقفات	٦ر٢٠٤	٧ر٠٥٠
حفلات واجتماعات	٥ر٢٠١	٢٩ر١٨٤
هدايا	١ر٨٧٠	٥ر٨٥٤
سفر وتنقلات	١٨	١٣ر٤٧٥
تبرعات حملة أردن النخوة	-	١٠٠ر٠٠٠
مصاريف رعاية حفل افتتاح مؤتمر صندوق النقد الدولي	-	٤٣ر٠١٨
المساهمة في صندوق الادخار*	-	٢٨ر٩٨٤
أخرى	٣٤ر٤٠٢	٣٦ر١٦٥
	١ر٣١٠ر٤١٨	١ر٢٧٦ر٨٥٠

* قرر مجلس الإدارة في جلسته رقم (١) لعام ٢٠٢٠ وقف العمل بصندوق الادخار ابتداء من ١ كانون الثاني ٢٠٢٠ وتوزيعه على الموظفين.

(١١) ضريبة الدخل

إن انشطة الجمعية معفاة من ضريبة الدخل حسب قانون ضريبة الدخل رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨.

تصميم وإشراف فني وطباعة
Control
Design and Printing Services

42
التقرير السنوي

جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

عمان - وادي صقرة - شارع موسى بن نصير - بناية 62
926174 عمان 11190 الأردن
+962 6 5662258 - +962 6 5669328
+962 6 5687011 - +962 6 5684316
info@abj.org.jo
www.abj.org.jo